



PROVISIONAL

A/PV.2361

25 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والحادية والستين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠/٣٠

(لكسمبرغ)

السيد ثورن

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة للبيند (٩) من جدول الأعمال

أقيت الكلمات من :

السيد أدجيادي (داهومي)

السيد أولزوفسكي (بولندا)

السيد فان السلاند (بلجيكا)

السيد خالا تباري (ايران)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/٥٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد أوجيباري (داهوي) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس اسمحوا لي أن أتقدم اليكم ، وقبل كل شيء ، بالتهاني الحارة لوفد داهوي ، بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا . وأود أن أعبر لكم عن ارتياح داهوي لكونكم على رأس أعمالنا هذا العام . ان انتخابكم يعتبر اشارة بالشخصية البارزة التي تمثلونها ، وصفاتكم كرجل دولة ، وصفاتكم الشخصية . ان انتخابكم أيضا لهو تعبير عن الاشادة ببلدكم لكسمبرغ ، هـذ هـ الدولة الصغيرة حقاً ، ولكنها متميزة بموقعها الجغرافي ، والتي تقيم معها ٤٦ دولة من أفريقيا ، والبحر الكاريبي ، والباسفيك ، علاقات ودية من التعاون في اطار الجماعة الاقتصادية الأوروبية . ان وفد بلادى لوائح من أنه تحت ادارتكم الحكيمة والمبصرة فان أعمالنا ، دون شك ، سوف تحقق النجاح المؤكد .

سيدي الرئيس ، انكم أخذتم الخلافة عن ابن بار لأفريقيا ، شقيقي عبد العزيز بوتفليقة ، وزير خارجية جمهورية الجزائر ، والذي أود أن أعبر له أيضا عن ارتياحي ، واعجاب وفد بلادى للطريقة الرائعة التي ادار بها أعمال الدورة التاسعة والعشرين ، وعلى الهدوء وهدوء النظر اللذين تمكن بهما من أن يتغلب على بعض المشاكل الدقيقة للغاية التي واجهته ، وعلى القرارات الهامة التي اتخذها ، والتي ستدون في تاريخ منظمتنا . ان نتائج الدورة السابعة الاستثنائية لجمعيتنا ، والتي ما زال الكثيرون يهنئون أنفسهم عليها ، لم يكن في الامكان تحقيقها دون الشجاعة والارادة التي لا تكل ، اللتان أبداهما شقيقنا بوتفليقة ، بأن جعل أعضاء منظمتنا يتغلبون على ضغائنهم ، وعلى عدائهم ، وعلى المواجهات العقيمة ، لكي يعملوا سويا في اطار تكافل الأمم ، من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، قائم على العدالة والمساواة ويتمناه مجتمعنا بأكمله .

اود ايضا ان اضم صوتي للاشادات التي قدمت لشخصكم ، ولسلفكم وتقدير وفد داهومى ، للعمل الفعال الايجابي والمتصل الذى قام به اميننا العام السيد كورت فالد هايم في خدمة الاهداف النبيلة للسلام والامن الدوليين ، اللذين هما اساس ميثاقنا . ان التقدم النسبي الذى سجل خلال المفاوضات بين الجماعتين القبرصيتين بواسطته يشكل ، في رأى وفدى ، دليلا مقنعا على ان اميننا العام يمكن ان يبذل جهودا اكبر ، وان يجد للمشاكل الملحة الحالية ، حولا معقولة وعادلة ومقبولة لكافة الاطراف ، اذا ماتمكن فقط من ان يتمتع بالثقة والتعاون المجرد من جانبنا جميعا ، وبصفة خاصة من جانب القوى الكبرى .

ان داهومى تحبى بحرارة بالغة وفود الدول الشقيقة سان تومي وبرنسيب ، والرأس الاخضر ، وموزامبيق اللاتي ضمتهم الجمعية العامة اليها منذ عدة ايام ، وتؤكد لمثلي هذه الدول الجديدة الثلاث تضامنها الفعال وتعاونها الاخوى .

في الوقت الذى تبدأ فيه اعمال الدورة الثلاثين ، فانه لمن المثير ان نلاحظ ان الاسلحة سكنت تقريبا في اغلبية مناطق التوتر ، التي كانت دائما محل مخاوف جدية ومستمرة من قبل منظمنا ، ويمكن ان نهني انفسنا على هذه الشواهد الطيبة بالرغم من ان هذا الموقف ليس نتيجة اعمال او نشاط المجتمع الدولي ، ولكن نتيجة لارادة السياسية ، واصرار البلاد المعنية مباشرة ، وبالطبع فانها نتيجة ايضا لارادة القوى الاعظم .

وهكذا ففي جنوب شرقي آسيا ، عاد الهدوء الى المنطقة ، دون ان تكون الامم المتحدة قد ساهمت في ذلك باى طريق كان . ان وفدى على اى حال ، لا يمكن ان يمنع نفسه من التعبير عن ارتياحه العظيم ، ان يرى اليوم مكان كمبوديا يشغله الممثلون البارون الاصليون لشعب كمبوديا . انه لمن المؤلم ان نتذكر انه منذ عام وبعد مناورات بين صفوف الجمعية العامة ، قد رفضت ان تنصت الى صوت المنطق الذى كان ينادى به عدد من الدول ، ومن بينها داهومى ، عندما طلبت تملك الدول بان يطرد من هذه القاعة ممثلون نول ، وقبول مثلي الوحدة الوطنية لكمبوديا ، واعادة حقوقهم المشروعة في الامم المتحدة اليهم . وبذلك فان جمعيتنا قد اغفلت احدى الفرص النادرة لحل هذه المسألة الدقيقة بطريقة سلمية ، على اساس مبادئ احترام السيادة ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة ما . ان جمعيتنا ، مرة اخرى ، قد اخطأت بسبب المناورات التمييزية ،

والمعلومات المفرضة والخاطئة كما حدث من قبل في مناسبات عديدة اخرى في تاريخ منظمنا . ان الاغلبية التي نعرفها ، والتي ليست في حاجة الى وصف ، قد جعلتنا في ذلك الوقت نخسر المعركة الدبلوماسية - وهي الافضل - ، ولكن على الطبيعة فان شعب كمبوديا المتحد - والذي أشاره تعنت الدول العظمى التي تؤيد الخائن لون نول وفريقه - قد نجح في تحرير بلاده من السيطرة الاجنبية بقوة السلاح . ان الهزيمة الكبيرة التي وجهها شعب من العالم الثالث الى القوى العسكرية الكبرى ، سوف تسجل على صفحات التاريخ الاستعماري والامبريالي . انه درس يجب التفكير فيه بعمق من قبل الذين لديهم عيون لا يرون بها ، وآذان لا يسمعون بها ، وذكاء لا يفهمون به ظروف ومصير الآخرين ، ان الانتصار الكمبودى يثبت ببلادة انه لا يمكن لاية قوة عسكرية ، ايا كانت قوتها او عظمتها ان تنجح في اخماد التطلعات المشروعة لشعب في الحرية ، والكرامة ، والاستقلال .

ان شعب داهومي ينحني باجلال أمام مقابر الأبطال المناضلين الكمبوديين ، الذين بذلوا حياتهم لتحرير كمبوديا من السيطرة الأجنبية ، وليرفعوا هبة الشعوب المستعمرة ، والعالم الثالث ، بالأعمال الرائعة التي رفعوا بها رأس شعب كمبوديا . الى زملائنا الأبطال الممثلين الحقيقيين لشعب كمبوديا نوجه تحياتنا ، فان شعب داهومي يشيد بهم اشادة عظيمة ، ويحبر لهم عن أمانيه بالعودة الطيبة الى منازمتنا .

وفي جنوب فيتنام أيضا ، شاهدنا دليلا ، ومظاهرة رائعة ، لما يمكن أن يقوم به شعب يبغى أن يتحرر من نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية . ان شعب فيتنام ، وقد ثار ، قد عرف كيف يكرر ما قام به شعب كمبوديا الشقيق — عندما تمكّن ، تحت رئاسة الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام — من هزيمة فريق " تيه " وزملائه وسادتهم الامبرياليين ، هزيمة قاسية ، محت في عدة أيام النظام الذى قام ليؤيد بطريقة مصطنعة مجموعة من الرجال المأجورين للأجانب والذين لفظهم الشعب الفيتنامي . وهنا أيضا فان الحرية قد اكتسبت ، بعد أن بذل المناضلون الأبطال ، في جنوبي فيتنام ، الدماء . وتتمنى الحكومة العسكرية الثورية لداهومي لهم النصر الدائم .

وهكذا ففي كمبوديا ، وفي جنوب فيتنام ، وكما حدث في فيتنام الشمالية ، فان الارادة الشعبية قد انتصرت على القوة العسكرية . ان هذه البلاد تستمتع الآن بالسلام الداخلي ، وستعيد بناء نفسها ببطء ، لكن بشقة ، وتنفض عنها مآسي الحرب ، وتسير في طريق التنمية الذى اختطته لنفسها ، وليس الطريق الذى يملى عليها من الخارج .

واذا كان داهومي ، والبلاد الصديقة ، لديها الأسباب التي تجعلها تهنيئ نفسها ، ان ترى داخل جمعيتنا هذه الأبناء الأبرار الأمليين لكمبوديا الذين ناضلوا لاستعادة حقوقهم المشروعة ، فعلى العكس من ذلك ، لدينا أيضا أسباب تجعلنا نتساءل ما هو مصير الشعبين البطلين في فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية وحكومتيهما ؟ هل اكتفينا بارادة قوة دولة كبرى لرفض انضمام حكومتى فيتنام الى منازمتنا ، كدول أعضاء كاملية العضوية ؟ انه لمن الظلم أن يكفي حق الفيتنام لدولة كبرى ، لالغاء التصويت الايجابي للأغلبية الساحقة لأعضاء مجلس الأمن ، وهذه ممارسة غير مقبولة ، وغير محتلمة في عام ١٩٧٥ ، في الوقت الذى تسير فيه منازمتنا تدريجيا نحو هدف الشمولية الذى وضعته لنفسها . ان وفدى الذى أيد اد راج بند خاص في جدول أعمال هذه الجمعية ،

بانضمام دولتي فيتنام ، يأمل أن تؤخذ في الاعتبار ، الرغبة العامة شبه الجماعية ، من قبل مجلس الأمن عندما يبيد النظر في هذه المسألة . ان مجلس الأمن يجب أن يأخذ في الاعتبار ، أكثر فأكثر ، حقائق وواقع عام ١٩٧٥ ، بدلا من الموقف ، الذي كان مفهوما في عام ١٩٤٥ ، لأنه أصبح غير واقعي اليوم .

ان وفدي ما زال يؤكد ، أنه ليس من الطبيعي ، أن تبقى شعوب فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية ، طوال هذه الفترة ، خارج منظمتنا . وليس هذا هو الوقت ، الذي نفضل فيه الحلم على الحقيقة .

ولذا فان وفدي ، يؤكد ما قاه في العام الماضي ، من أن مراجعة الميثاق قد أصبحت حتمية ، وبصفة خاصة ، بالنسبة لحق الفيتو في مجلس الأمن ، الذي يجب إعادة النظر فيه وتصحيحه ، واذ كان الهيكل الحالي للمجلس ، يجب أن يبقى كما هو ، فيلزم أن نتوصل الى وجوب توافق أغلبية من أعضائه الدائمين ضد أي قرار كي يرفض . والأمريتميل ، بالنسبة لنا ، نحن بلاد العالم الثالث ، بمسألة هامه يتوقف عليها مدى ثقتنا في منظمتنا وفعاليتها ، وتستحق بالتالي أن ندرسها بجدية . قبل أن أتسرك جنوب شرقي آسيا ، فان وفدي لا يمكن الا أن يشير الى مسألة كوريا ، والتي أدرجت لحسن الحظ في جدول أعمال منظمتنا ، وسوف ندرسها فيما بعد ، ومع ذلك ، وفي المرحلة الحالية ، فنحن نؤكد على أنه منذ اعلان عام ١٩٧٢ ، والذي بمقتضاه التزم الطرفان المصنيان مباشرة ، بالقيام بحوار من أجل تسوية سلمية للمشكلة ، والتوحيد السلمي والديمقراطي للبلاد ، فلم يتم حتى الآن احراز أي تقدم ، بالرغم من نص اتفاق الرأي الذي صدر عن الدورة الثامنة والعشرين ، وبالرغم من القرار الذي صدر عن جمعيتنا في العام الماضي حول هذه المسألة . ان أحد الأسباب الرئيسية لهذا الجمود ، يكمن في وجود قوات عسكرية أجنبية مرابطة في اقليم كوريا .

وانه لمن حسن الحظ ان الحكومة الامريكية ، التي تنفق الكثير على ما يسمى بقوة الأمم المتحدة ، قد اتخذت القرار بحل القيادة العسكرية للأمم المتحدة ، ولكن من المؤسف ، ان هذا الحل لم يصاحب بالانسحاب . ان هذا الحل البديل ، لا يمكن بأي حال من الأحوال ، أن ييسر الاتصالات بين جزئي البلاد ، وان يفتح الطريق ، أمام المفاوضات الجديدة من أجل التوحيد الذي يرجوه الجانبان .

ان وفد داهومي يأمل كثيرا أن تتمكن الأمم المتحدة من تحمل مسؤولياتها قبل فوات الأوان ،
وانه على منظماتنا أن تخلق الظروف الملائمة لتحويل الهدنة الى سلام دائم ، والاسراع بالتوحييد
المستقل والسلمي لجزئي كوريا . ولكي نصل الى هذا ، فانه على منظماتنا وجمعيتنا أن تطالب
بانسحاب القوات الأجنبية من أراضي كوريا ، حتى يتمكن الكوريون وحدهم من تسوية مشاكلهم الذاتية
فيما بينهم .

ان الشرق الأوسط يعرف سلاما نسبيا ، حيث أن صوت الأسلحة قد أصبح يخمد شيئا فشيئا ،
أوعلى الأقل خمد على مستوى كبير ، وهنا أيضا ، وفيما عدا مساهمة منظماتنا بإرسال قوات لحفظ
السلام ، فان الأمم المتحدة لم تقم بأي جهد في سبيل اسكات المدافع ، وان ارادة الدول الكبرى
فقط هي التي سمحت بخلق موقف يهنيء المجتمع العالمي نفسه عليه ، ونرى هنا مظهرا لما كنا نقوله
في العام الماضي ، عندما أعلن وفد بلادى أنه اذا شاءت الدول الكبرى أن تنتهي خلافاتها ، فان
مناطق النزاع يمكن أن تختفي الى الأبد . حقا ان مختلف اتفاقيات فصل القوات التي تم التفاوض
بشأنها بجهود كبير ، والتي وقعت ، تشكل خطوات ايجابية نحو الحل النهائي لمشكلة الشرق
الأوسط .

وانه لمن دواعي السرور ، أن اسرائيل قد أقرت في نهاية الأمر ، أن سلامها وأمنها ،
مرهونان ، قبل كل شيء بانسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة . ولكن هذه الحلول المؤقتة ،
لا يمكن أن تجعلنا ننسى العقدة الحقيقية للمشكلة ، وهي المسألة الفلسطينية . ان الظلم الذي
يجعل من الفلسطينيين لاجئين دائمين يجب القضاء عليه وتصحيحه نهائيا ، وبصورة مطلقة . وكما هو
الحال بالنسبة لليهود ، فيجب بالنسبة للشعب الفلسطيني أن يكون له وطن ، وان هذا التطلع قد
تم التعبير عنه بوضوح أمام جمعيتنا هذه في العام الماضي ، وهذا يعني أنه طالما أن المشكلة
الفلسطينية لم يتم التطرق اليها في جوهرها بكل الجدية المطلوبة من أجل تسوية نهائية لما اتفق على
تسميته بأزمة الشرق الأوسط ، فان كافة الحلول المؤقتة سوف تبقى هباء ، ولا يمكن أن يكون هناك
سلام في هذه المنطقة . ويجب أن نقول للدول الكبرى ، انه بدلا من أن يتورطوا في منازعات عمياء ،
فان أعمالهم تكون أكثر فائدة للمجتمع الدولي ، اذا ما تبسنا الواقع الفلسطيني ، وبدلوا الجهود
من أجل العمل لصالح شعوب هذه المنطقة .

ان الموقف في قبرص مازال يثير القلق ، ويجب أن نقر بأنه تحت اشراف الأمين العام ، فان المباحثات بين الطائفتين قد مكنت من تسجيل بعض النتائج ، وان كانت بسيطة ، ان وفد بلادى يود أن يوكد بقوة الموقف الذى دافع عنه في العام الماضي . فبالنسبة لداهومي هناك دولة قبرصية مستقلة وشعب قبرصي ، ولذا يجب أن نترك لهذا الشعب حرية تسوية شؤونه الخاصة كشعب قبرصي ، وليس كمضو في جماعة يونانية ، أو جماعة تركية ، اننا اذا سلطنا بالتسمية ، قبارصة يونانيين وقبارصية أتراك ، فان منظمنا بهذا تكون قد أكدت التقسيم ، ومهدت الطريق للعدوان الخارجى ، وتدخل البلاد المجاورة في الشؤون الداخلية للدولة القبرصية .

لقد كان الدليل على ما قلناه هو احتلال الجيش التركي لاكثر المناطق غنى في الجزيرة بحجة حماية شعب ، دون أن يتمكن مجتمعنا من العمل ، لأن الدول الكبرى أرادت أن يكون الأمر كذلك ، ومن رأى وفد بلادى ، أن أى حل مقبول وواقعي لا يمكن ايجاده اذا لم تطالب منظمنا بانسحاب كافة القوات الاجنبية الموجودة بالجزيرة سواء اكان وجودها عن طريق اتفاق ، أو عن طريق العدوان والاحتلال . يجب أن يترك شعب قبرص تحت الادارة المستنيرة لزعيمه الأسقف مكاريوس ، وأن يكون سيدا لمصيره في الوحدة وسيادة أراضيه . ان وفد بلادى يستنكر بشدة كافة المحاولات الانفصالية التي تهدف تهدف الى تقسيم قبرص .

منذ أن أستولت كوارر الجيش البرتغالي من الشبان على السلطة ، واستبعاد الفريسيق الرجعي لكيتانو ، فعلينا أن نقر بأن البرتغال قد عرف - بالرغم من الصعوبات الداخلية - أن يحترم التعهدات التي قطعها على نفسه أمام جمعيتنا وأمام العالم بأكمله ، ويفضل الاحترام الدقيق للجدول الزمني الموضوع ، استقبلنا فيما بيننا وفود دول سان تومي وبرنسيب ، والرأس الأخضر ، وموزامبيق ، ولكن للأسف ففي انجولا لا يبد وأن عملية تصفية الاستعمار هذه تسير بطريقة طبيعية بسبب ، ليس فقط ، عدم وجود تفاهم بين ممثلي حركات التحرير التي يجب أن تعد للانتقال الى الاستقلال ، ولكن بصفة خاصة بسبب تدخل القوى الاجنبية التي يجذبها الشراء الكبير والطاقة الاقتصادية لهذا البلد .

ان وفدى ليوجه نداءً ملحا الى أشقائنا في حركات التحرير الأنجولية ، بالأ ينسوا أن الهدف الرئيسي هو الاستقلال ، وضرورة أن يوحدوا صفوفهم من أجل تحقيق هذا الهدف ، بدلا من أن يكونوا لعبة في أيدي الذين يحاولون اضعافهم ، بدفعهم الى أن يقتل بعضهم بعضا . ان أشقائنا في أنجولا يجب ألا ينسوا ، انه اذا كانت افريقيا تعيش في حالة من التخلف الدائم ، فذلك لأنه في وقت ما ، من التاريخ ، انتزع أبناؤها من أراضيهم لكي يسهموا في تنمية البلاد الصناعية . ان أشقائنا في أنجولا عليهم أن يفهموا ، أنه ليس في صالح الأمة الانجولية المستقبلية ، وليس من صالح أفريقيا أن يتقاتلوا . ان انجولا الغد رخوة ، وسوف تكون في حاجة الى قوتها السكانية للنهوض بتنميتها .

وخارج هذه الحالة المؤسفة للغاية ، حالة أنجولا ، فان افريقيا يمكنها أن تهنيئ نفسها على التقدم الطيب في عطية تصفية الاستعمار ، في الأقاليم التي كانت تحت الادارة البرتغالية في الماضي . ما هو الأمر بالنسبة لحالة المستعمرات الأخرى ؟ ان حالة كومور تشير قلق وفدى ، وانه ليتساءل ، كيف ان فرنسا الصديقة ، بظلة تصفية الاستعمار ، لم تتمكن من أن تستجيب في الوقت المناسب ، للتطلعات التي عبر عنها في فترات عديدة ، من قبل شعب كومور ، للحصول على الاستقلال ؟

ان وفدى ليتساءل ، لماذا في مواجهة مناورة تشريعية ، اضطرت حكومة كومور الى اعلان استقلال الاقليم بصورة فردية ؟ ولماذا لم تعرض علينا هذه المهزلة التي تتشل في الانقلاب ضد حكومة الرئيس عبد الله ؟ هذه أسئلة يأمل وفدى داهومي أن يحصل بشأنها على ردود وايضاحات . وعلى أي حال ، فان داهومي تؤمن بصدق ان مصالح شعب كومور ، انما تتشل في ان ينتصر على المخاوف التي يشعر بها بالنسبة للحفاظ على الفوائد التي اكتسبها ، سواء تعلق ذلك بقاعدة عسكرية استراتيجية أم لا .

وأيا كان الشكل ، فان داهومي تحيي حصول كومور على الاستقلال ، وتوجه نداءً الى القوة التي كانت تتولى الادارة ، وكذلك الى أبناء كومور للحفاظ على الوحدة الوطنية ، وسلامة أراضيهم .

وفي جنوب أفريقيا ، فقد تابعت حكومتي بطلب المناورات المتكررة من قبل فريق فورستر - سميت ، من أجل - على ما يبدو - ايجاد قاعدة مشتركة للمناقشة توطئة لعقد المؤتمر الدستوري ، الذي يجب ان يتم التفاوض خلاله حول نقل السلطات ، الى الأغلبية الساحقة السوداء في روديسيا . ان تتابع الأحداث قد أثبتت لحكومتي دقة التحفظات الجديدة التي كانت قد أبدتها حول الأنشطة المتصلة والمساعي الحميدة التي يدعيها فورستر . كيف ، بالفعل ، يمكن أن نشق ، وأن نصدق هذا العنصرى ، الذى لا يود التنازل عن سياسته الكريهة بالنسبة للتمييز العنصرى ؟ وكيف يمكن أن نشق في هذا النازى ، الذى بالرغم من القرارات العديدة التي صدرت عن منظمنا ، وحكم محكمة العدل الدولية ، مازال يحتل ، بصورة غير مشروعة ، ناميبيا ، وينشئ فيها مستعمرات من أجل الاساءة الى هذا البلد ، والى استقلال أراضيه ؟ كيف نصدق هذا الرجل عندما يدعي انه يدفع بسميت ، خادمه وشريكه الى أن يتنازل ويقبل مقابلة مثلي حركة التحرير الروديسية لكي يناقش معهم شروط تنظيم مؤتمر دستوري ؟

لقد حان الوقت لكي يفهم فورستر ، وسميت ، وغيرهما ان الافريقيين ليسوا أغبياء ، وأن حركات التحرير لن تضلل . ان حركات التحرير تعرف ان القوة ، والقوة وحدها ، هي التي سوف تنتصر على تعنت العنصرين ، والمستعمرين ، وانه لا يمكن ان تحرر أراضيتهم ، الا والسلاح فى أيديهم ، كما كان الحال في مناطق اخرى من افريقيا وغيرها . وحتى نتفادى المذابح ، يجب على سميت أن يثبت حسن نيته ، بان يقبل الشرط المسبق الذى تقدم به مثل حركات التحرير الروديسية ، عندما طالبوا باطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين ، وان تتم المناقشات فى أرض محايدة ، وأن يظلوا الى ادنى حد ممكن ، فترة الانتقال التي يجب ان تسبق نقل السلطات من الأغلبية البيضاء ، الى الأغلبية السوداء الساحقة .

اذن فالأمر بالنسبة لحركات التحرير ، انه لا يمكنها ان تتفاوض ، في ظروف غير مناسبة ، والخنجر على رقبتها . ولسنا في حاجة الى ان نضيف ان القوى القائمة بالادارة ، لا يمكن أن تلعب هذا الدور الذى قامت به من قبل ، وانه يجب عليها ان تتحمل كافة مسؤولياتها ، بانشاء ظروف ملائمة لمفاوضات صادقة مفيدة وناجحة .

ان النظام العنصرى يعتقد أنه يؤثر على الرأى العام العالمى ، ان يعلن انه يقاطع هذه الدورة الثلاثين ، وان ما هو مؤكد ، انه كان لديه الالهام عندما قام بذلك . وسواء ، أكان وفد جنوب افريقيا مثل في هذه الدورة أم لا ، فمن الحقيقى أن الخلاف القائم بين هذا النظام وبين الأمم المتحدة مازال قائما ، وان مشكلة ناميبيا يجب أن تحل في اسرع وقت ممكن . ومنذ صدور حكم محكمة العدل الدولية ، حول هذه المشكلة ، فان الطابع غير القانونى لوجود جنوب افريقيا في ناميبيا ، لم يعد فيه أدنى شك . ان وفدا لادى يرى ان الاجراءات التي يتخذها هذا النظام الغاشم ، لتدعيم ضم ناميبيا الى جنوب افريقيا ، بانشاء مستعمرات ، انما يشكل تحديا للمجتمع الدولى بأكمله .

وأمام هذا الموقف ، فان منظمتنا عليها أن تجد الطرق والوسائل الأكثر حزما ، والتي سوف تسمح بارغام هذا النظام المفوظ من منظمتنا ، الى أن يتخلى عن كيان لا يملكه ، وأن مجتمعنا أصبح عازما على ادارة مصالحه انتظارا لنقلها الى شعب ناميبيا ذاته ، الذى يعتبر مثله الوحيد الأصيل هي ، جبهة تحرير سوابو ،

ان الوضع الذى أنشئ في غرب أفريقيا ، وبصورة مصطنعة ليثير قلق السلطات الداهومية . اننا نتساءل ، كيف يمكن للافريقيين أنفسهم أن يكون لديهم ، في مجال تصفية الاستعمار ، معيارين ، وكيف يمكنهم أن ينادوا بالضرورة الحتمية لتصفية الاستعمار تطبيقا للاعلان ١٥١٤ (د ١٥) من ناحية ، وأن يوصوا من ناحية آخر بوقف أى تطبيق للاعلان المذكور ، حتى تصدر محكمة العدل الدولية حكما ، في قضية انها استعمار الصحراء الواقعة تحت الادارة الاسبانية .

وباصدار جمعيتنا قرار يتعارض مع مبادئ منظمة الأمم المتحدة ، تصبح شريكة في الظلم وفي مؤامرة لا يمكن توقع نتائجها حتى الآن . وفي رأى وفدى أن الذى يعيننا أولا وقبل كل شئ بالنسبة للصحراء الواقعة تحت الادارة الاسبانية هي مصالح سكانها أنفسهم وتطلعاتهم الحقيقية ، وليست ادعاءات بعض البلاد المجاورة ، لذا فان وفدى يرى أنه من الضروري الفاء القرار غير المتناسق والخائن الذى صدر في العام الماضي من قبل جمعيتنا العامة ، والعودة الى التطبيق الدقيق للاعلان ١٥١٤ (د ١٥) . وفي هذه الحالة فان الموقف أصبح واضحا ، منذ أن قررت الدولة القائمة بالادارة ، تصفية استعمار هذا الأقليم . لا يجب أن يوقف أى شئ ، من الآن فصاعدا ، هذه العطية . وبعد أن يستقل شعب الصحراء ، وتعود اليه سيادته ، فسيكون من حقه أن يقرر مصيره بنفسه وأن يقول ما اذا كان يود أن ينضم الى أية دولة مجاورة ، ولكن وقبل الشرط المسبق للاستقلال ، فانه لا يمكن لأية دولة ساحلية أن تقول أن الصحراء تعنيها أكثر من شعب الصحراء ذاته والذى يجب أن يقرر بنفسه وبالتالي لا يمكن لغيره أن يقرر مكانه .

هناك مسألة تثير قلقا جديدا لدى حكومتى ، هي مسألة نزع السلاح ، أن الجميع يتحدثون عن نزع السلاح هذا ، ولكن ، الحقيقة ، يبدو أن هذا حوار بين أصما ، تسيطر عليه ، الانانية الواضحة للدول العظمى . ان الفردية المبالغ فيها لهذه الدول ، تسمح بالابقاء على مختلف مناطق التوتر التي أشرنا اليها من قبل . ان الدول العظمى تعلن عن ارادتها في نزع السلاح ،

وان البعض منها ينادى بهذه الرغبة ، ويعطيها اسما خاطئا هو الوفاق ، ولكن ما هو نزع السلاح الذى نتحدث عنه هذه الدول العظمى ، وما هي المنطقة المعنية ؟ ان هذه مسائل تفرض نفسها ، لاسيما وأن هذه القوى ، لا زالت تدفع مصانعها لاتتاج الاسلحة المتطورة اكثر فأكثر ، والتي تباعها بأسعار باهظة ، الى غيرها لكي يستمروا في القتال . لقد أثار اهتمامها استمارة البترول ولا ر ، والفوائد التي يجنونها من مناجم الذهب والماس أو غيرها . في هذه الظروف فان هناك ما يسمى بالمؤتمر الخاص بأمن أوروبا الذى عقد أخيرا وهو ليس الا مهزلة كبيرة ، لأنه ليس من الأخلاقيات ، أن تود أوروبا اضعاف طابع تنظيمي على الحدود الناتجة من الحرب الأخيرة ، وأن ترغب في ضمان السلام والأمن لتلك الحدود ، بينما هي في الوقت ذاته ، تبذل جهودها ، لكي تنشر في اماكن أخرى ، الارهاب ، بتقديم السلاح المتطور الى قارات أخرى . لا ، أن الشرق الأوسط ، وجنوب شرق آسيا ، بل وأفريقيا لا يمكن أن تعتبر هذه المناطق كأراضي لتجربة الاسلحة الجديدة التي تتم صناعتها في البلاد ، التي تبذل الجهود للحفاظ على السلام والرفاهية . ان الدول الكبرى تكذب على نفسها ، عندما تعتقد أنه يكفي أن تنطق بكلمة الوفاق لكي يتم تسوية كل شيء .

وانا صدقنا البعض ، فهل الوفاق هو المفتاح السحري الذى يفتح كافة الأبواب ويدعم السلام ويبسر تصفية الاستعمار ويضمن التنمية وما الى ذلك أيضا ؟ أعتقد أنه لا يمكن ، بل ولن يكون هناك وفاق أو سلام ، انا عاش جزء من العالم في الرخاء ، بينما تعيش الأغلبية الساحقة منه في البؤس . ان وفدى يرى أن السلام اما أن يكون لكافة المجتمعات ، أو لا يكون لأحد . لذا فان وفد داهومي يرى أنه لم يعد هناك مجال للرياء ، ويدعو الدول العظمى الى التفكير في جملته " قيلت هنا منذ بضعة أيام ، ومن فوق هذه المنصة ، أطلقها شقيقنا السفير " البارودي " مندوب المملكة العربية السعودية ، عندما قال انه بدلا من أن نتحدث عن الوفاق ، من الأفضل أن نتحدث عن التفاهم ، والفعل ، ويفضل التفاهم يمكن أن نوقف صناعة السلاح سواء أكانت للامدادات العسكرية التقليدية أو غيرها . ان عدم تصدير هذه الاسلحة ، سوف يضمن السلام والأمن ليس فقط لدى الذين يصنعونها ، ولكن أيضا بالنسبة لكافة الأجيال الحاضرة والمستقبلية للمجتمع الدولي ألا يمكن للدول الكبرى ، والدول الصغرى أن تتخذ قرارا للدخول في هذا الطريق ، وهو الطريق الوحيد الذى يمكن أن يخلق عهدا حقيقيا ومتينا لنزع السلاح .

والآن ، فان وفدي يوّد أن يقول بعض الكلمات حول الدورة السابعة الخاصة ، التي انتهت أعمالها منذ بضعة أيام . ان نتائج هذه الدورة ، ما زالت حيّة في ذاكرتنا ، ولسنا في حاجة الى أن نوّكد على مشاكل التنمية والتعاون الدوليين ، التي ناقشتها تلك الدورة . ان وزير خارجية بلادى الزميل ، ميشيل الآداى ، قد أكد هنا على أهداف داهومي ، التي ترحو أن يحققها مجتمعنا ، ومن بينها ، تنظيم أسواق المواد الأولية ، والمنتجات الأساسية ، وتحديد أسعارها في ضوء أسعار الواردات من البلاد المتقدمه ، واصلاح النظام النقدي الدولي ، واضفاء الطابع الديمقراطي عليه .

ويمكن أن نهنيء أنفسنا اليوم ، بعد مفاوضات عنيفة ومطولة ، بأن تمكنا من التفاهم حول أمر أساسي ، يشكل خطوة هامة نحو اقامة نظام اقتصادى جديد ، يتمناه المجتمع الدولي بأكمله . ولم يبق أماننا ، الا أن ندخل في مرحلة التحقيق العظمي ، وتأمل داهومي ، في أن الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، وكذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، سوف تبذل ما في وسعها فيما يتعلق بهذا الموضوع .

تلك هي بنود جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، التي رأى وفدي ، أنه من الضروري أن يعقب عليها خلال هذه المناقشة العامة . لقد قلنا ، انه اذا كان علمنا ، حقا ، قد بدأ في مناخ من الهدوء النسبي في مناطق التوتر المعتادة ، فان هذا معناه أنه في غالبية الحالات ، لا ينتج هذا الموقف من عمل مباشر من قبل منظمنا . وهذا يعتبر مؤسفا للغاية . ان تعنت القوى العظمى ، يجعلها تفضل تسوية بعض الشؤون بنفسها ، خارج الأمم المتحدة . لقد قلنا أنه يجب على القوى الكبرى ، وفي مقدمتها القوى العظمى ، أن تقبل التعاون بصراحة وصدق ، مع الأمين العام ، حتى تضمن تدعيم دور الأمم المتحدة .

لقد قلنا انه من الحتمي أن نعيد النظر ، وأن نصحح حق الفيتو ، في اطار مراجعة الميثاق ، لأنه ليس من الطبيعي ، في عام ١٩٧٥ ، أن تفرض قوة عظمى ، ارادتها على ارادة الأغلبية الساحقة لمجلس الأمن .

لقد قلنا ان حل أزمة الشرق الأوسط ، يكمن في الواقع الفلسطيني ، الذي يجب أن نضمن تسويته العادلة .

لقد قلنا ان الشعب القبرصي ، يجب أن يكون سيدا لمصيره ، في الوحدة وسلامة أراضيه .
لقد قلنا ، فيما يتعلق بالصحراء الواقعة تحت الإدارة الاسبانية ، انه لا يمكن للأمم
المتحدة أن توقف ، على أى شرط مسبق ، تطبيق الاعلان ١٥١٤ (د - ١٥) .
لقد قلنا أيضا ، ان نزع السلاح الحقيقي ، سوف ينتج عن التفاهم أو الاتفاق ، وليس عن
الوفاق بين القوى الكبرى ، وان عدم تصدير الأسلحة ، وأدوات التدمير الأخرى ، تشكل الشرط
الأساسي والضروري لذلك .

وأخيرا ، فقد أكدنا على أن النتائج التي توصلت اليها الدورة الاستثنائية السابعة ،
تسمح بأن نأمل في أن العديد من المشاكل القائمة بين الغني وبين الفقر ، سوف تعرف بدايئة
حل عن طريق الحوار والتعاون الصريح ، بالنسبة لتبادل المصالح .
ان وفد داهوى ، ليتمنى بحرارة ، أن الملاحظات التي أبداها الآن ، بكل تواضع ، يمكن
أن تلهم أعمال الدورة الثلاثين ، لكي تتمكن من تحقيق تقدم في قضية السلام ، وتصفية الاستعمار ،
والتنمية للجميع .

السيد أولزوفسكى (بولندا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، اسحبوا

لي في المقام الأول ، أن أتقدم اليكم بالتهنئة ، لان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، وهو رئاسة الدورة
الثلاثين للجمعية العامة . ونحن نحيبكم ، باعتباركم سياسيا بارزا ، وممثلا لبلد تربطنا به علاقات
طويلة الأمد ، وتعاون عملي . ان انتخابكم لهذا المنصب ، يعتبر شاهدا على تقديري الشخصي
لكم ، وللجهود البناءة التي تقوم بها لكمبرغ في المحافل الدولية .

وفي الوقت ذاته ، فاننا نعرب عن تقديرنا اليوم ، لرئيس الدورة التاسعة والعشرين
العادية ، والدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية
الجزائر . اننا نشكره على اسهامه البارز في عمل هاتين الدورتين .

ان بولندا ليسعددها ، أن ترحب بالأعضاء الجدد بالأمم المتحدة : جمهورية موزانبيق
الشعبية ، وجمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية . ان انضمام
هذه الدول الى الأمم المتحدة ، يعتبر تأكيدا جديدا ، على أن بقايا الحقبة الاستعمارية قد بدأت
تختفي من خريطة العالم ، وان منظماتنا قد أصبحت أكثر عالمية .

ونحن نفتقد بين الدول الأعضاء الجدد ، وجود جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية
 فيتنام الجنوبية ، بالرغم من الطلب الذي تقدمت به هاتان الدولتان للانضمام . وان شعب فيتنام ،
 بكفاحه البطولي ، قد أثبت حبه المستمر للحرية والاستقلال . وان دولتي فيتنام ، قد أعطتا دلائل
 واضحة على احترامهما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأصبحتا بذلك مؤهلتين تماما ، لأن تكونا
 عضوين في المنظمة . ان بولندا تؤيد بقوة انضمام دولتي فيتنام لعضوية الأمم المتحدة .
 ان الموقف الدولي اليوم ، يتسم بنمو تدريجي في عمليات الوفاق . وقد بدأت حكومات
 كثيرة ، تكثف جهودها في سبيل تحقيق السلام الدائم ، والأمن الدولي ، وليس ذلك فقط بالنسبة
 للدول الكبرى ، بل شمل أيضا الدول المتوسطة والصغيرة ، ان بدأت تقوم بدور أكبر في الحياة
 الدولية . ان السلام الدائم ، والأمن ، والتقدم الاجتماعي والاقتصادى ، كل ذلك ، لا يمكن تحقيقه
 الا في ظل الوفاق ، والتمايش السلمي ، والتعاون الدولي القائم على التكافؤ والمنفعة المتبادلة .

ان الدورة الحالية تحيي ذكرى حدثين على جانب كبير من الاهمية وقعا منذ ثلاثين عاما مضت ، الا وهما انتصار الائتلاف المناهض للنازية على الفاشية واقامة منظمتنا . ان هذين الحدثين مرتبطان تاريخيا .

ان الامم المتحدة قد اقيمت " لكي تنقذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب " . ولقد تأسست عن طريق جهد جماعي من قبل الشعوب التي اتحدت لكي تعيد السلام والامن الدوليين . ولتحقيق هذه الاهداف كان من الضروري اولا ، قهر الفاشية والنازية الهتلرية ، التي تسببت في اندلاع الحرب العالمية الثانية ، والتي دامت باقدامها كافة حقوق الانسان ، ان الدروس المستفادة ، من هذه المساة التاريخية ، كانت هي الاساس في وضع ميثاق الامم المتحدة ، ولذلك فان اهداف ومبادئ هذا الميثاق تتسم بالديموم ، مثلها في ذلك مثل ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية .

فاذا نظرنا نظرة واحدة الى الوراثة ، الى التطورات التي تمت خلال الثلاثين عاما من حياة الامم المتحدة ، امكن للمرء ان يقول انه قد ثبت امكان تنفيذ الاهداف التي حددها الآباء المؤسسون لهذه المنظمة . فمن فترة توتر وحرب باردة ، تحولنا الى الوفاق الذي يشمل مجالات جديدة من العلاقات الدولية ، وتحولنا ايضا الى تطبيقات عميقة اوسع ، لمبادئ التعايش السلمي ، وللمرة الاولى خلال الثلاثين عاما الاخيرة ، نجد ان العالم اليوم يخلو من أى نزاع مسلح ومفتوح بين الدول .

وبالرغم من اننا نجد سياق التسلح لم يكبح جماحه بعد ، وان خطر الحرب النووية لم يبتعد وبينما هناك مشكلات كثيرة صعبة وحادة مازالت قائمة ، ومخلفات الاستعمار القديم والجديد مازالت في انتظار التصفية ، وبينما الوفاق لم يصل الى كل المناطق ، فانه يمكننا القول بارتياح اننا خلال الثلاثين عاما الماضية ، قد قطعنا شوطا كبيرا في التحرك من الحرب ، الى السلام ، ومن الحرب الباردة الى التعاون السلمي .

ان التطورات الدولية تشير تساؤلا امام الدول ، كما تشير امام هذه المنظمة . ماهي طبيعة عمليات الوفاق ، وما هو المحتوى الذي ينبغي ان يعطى لها ، وكيف يمكن الاسراع بهذه العمليات وجعلها عطيات لارجوع فيها ؟

ولاجل تحقيق هذه الاهداف ، فانه من الضروري ان ننفذ بالكامل مبادئ التعايش السلمي ، وان ندعم الوفاق السياسي بالوفاق العسكري ، وان نحد من سياق التسلح ، ومن الضروري ايضا

ان تكون هناك ثقة متبادلة ، وان نوسع نطاق التعاون الدولي الشامل ، وان الامم المتحدة عليها ان تقوم بدور هام في تولى هذه المهمة الجليلة .

وارجوان تسمحوا لي في هذا المجال ، ان اتناول بعض النتائج التي نبعثت من المؤتمر التاريخي الاخير الخاص بالامن والتعاون في اوروبا . حقا ، ان قرارات هذا المؤتمر قد وضعت حدا - الان والى الابد - لفترة مابعد الحرب في القارة الاوروبية ، وهي تمثل اساسا متينا لتحقيق التعاون السلمي الذي يقوم على اساس العلاقات الودية والمنفعة المتبادلة بين الدول المشتركة . ان مؤتمر التعاون والامن كانت له آثار هامة ليس على اوروبا فقط ، بل ايضا على الموقف الدولي بأسره ، ونحن ان ندرك التكافل الوثيق بين الامن والسلام في اوروبا وفي العالم كله ، مازلنا مقتنعون بان المساهمة الكبرى التي يمكن لاوروبا ان تقوم بها من اجل الانماء السلمي للعالم ، هي ان تحول هذه القارة الى منطقة للسلام والتعاون السلمي .

واننا بتخفيف حدة التوتر في اوروبا على طول الخط الذي يفصل بين اقوى تجمعين عسكريين وسياسيين ، انما نسهم بذلك في دعم السلام والامن في كافة انحاء العالم ، ونحن بذلك نطلق طاقات وموارك الدول الاوروبية ، من اجل مصلحة مشاركتها الفعالة في حل المشكلات العالمية .

ان الوثيقة الختامية والنهائية لمؤتمر هلسنكي ، تعبر عن تأييد الدول الاوروبية الكامل للامم المتحدة ، ان مجموعة المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول المشتركة لتمثل تأكيدا وتطويرا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وللمبادئ التي تضمنها اعلان الجمعية العامة ، الخاص بمبادئ العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، والاعلان الخاص بدعم الامن الدولي . ان مبادئ سلامة الاراضي واحترام الحدود التي تعبر عن ادانة كافة المزاعم الإقليمية ، التي ادت في الماضي الى اثاره التوتر والصراعات والحروب ، تعتبر ذات اهمية كبيرة بالنسبة للمستقبل السلمي لاوروبا .

وان البرنامج واسع النطاق في مجال العلاقات الاقتصادية القائم على الحقوق المتساوية كما تم تحديده من قبل مؤتمر الامن والتعاون ، يعتبر جزءا لا يتجزأ من الامن في اوروبا ، وينبغي ان يؤدي هذا البرنامج حقا الى دعم المقومات المادية الاساسية للسلام . ان قرارات المؤتمر بشأن التبادلات الثقافية وغيره من الاتصالات ، تخلق الظروف التي من شأنها تعميق الثقة والتفاهم بين الامم ، وان تنفيذ هذه القرارات سوف يؤدي الى الدفع قدما بالقيم الانسانية النبيلة ، مع الاحترام الكافي لتقاليد وطادات وقوانين كل دولة .

ان روح هذا المؤتمر والخط الذي اتبعه ، ادى الى التوصل الى اتفاق بين حكومة بولندا وحكومة المانيا الاتحادية بخصوص اعادة العلاقات الى طبيعتها على اساس معاهدة السابع من كانون اول / ديسمبر ١٩٧٠ ، وان الاتفاق قد خلق الاساس اللازم لتوسيع نطاق العلاقات بين البلدين ، ويعتبر بذلك اسهاما لدعم الوفاق في اوروبا .

ان القرارات المتضمنة في البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي ، تمثل انتصارا مشتركا عظيما لكافة المشاركين ، ولكافة القوى التي تحبذ التعايش السلمي . ونحن نؤمن ايضا بان هذه المبادئ تقرب امكانية اقامة نظام اوروبي شامل للامن الجماعي .

ان بولندا قد اعلنت في هلسنكي ، وتعلن الآن من على هذه المنصة العالمية ، انها تؤكّد بحزم ارادتها في الاشتراك بشكل ايجابي في تنفيذ قرارات مؤتمر الامن والتعاون وذلك من اجل مصلحة شعبيها وغيره من الشعوب .

ونحن مقتنعون بان الامم المتحدة يمكنها ان تصبح منصة لتعميم هذه التجارب الايجابية الاوروبية ، ونشرها في اجزاء اخرى من العالم .

ونظرا للسباق المتزايد على الاسلحة ، فان هناك مهمة ملحة في المرحلة الحالية من العلاقات الدولية . الا وهي تكثيف الجهود الرامية الي الحد من سباق التسلح ، واتخاذ الاجراءات التي من شأنها نزع السلاح . ان الموقف الحالي من جهة يفرض ضرورة السعي لتحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح ومن جهة اخرى يعطي امكانيات لتحقيق مثل هذا التقدم . ان الامم المتحدة باعتبارها اكبر واهم منصة لاجراء المفاوضات متعددة الاطراف ، عليها ان تلعب دورا خاصا في وضع الاجراءات الفعالة التي من شأنها احتواء سباق التسلح ، وتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح .

ان المفاوضات والاتفاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بما في ذلك محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، تساهم بنصيب كبير في قضية الامن الدولي ونزع السلاح . وان المسؤولية الخاصة للدول الكبرى عن تحقيق السلام والامن الدوليين ، لا تقلل بأي شكل ، من التزام المجتمع الدولي بأسره بالعمل على تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح . ان كسل دولة بغض النظر عن امكانياتها الاقتصادية والعسكرية يمكنها ، وينبغي عليها ، ان تساهم في المفاوضات وفي عطية اتخاذ الاجراءات البناءة لنزع السلاح . ان المحفل المناسب لمناقشة هذه الأمور ، مع مشاركة كافة الدول ، ينبغي ان يتخذ شكل مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

اننا نولي اهتماما بالغا لمحادثات فيينا الخاصة بالخفض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في وسط اوروبا ، وينبغي الآن ان تدخل هذه المفاوضات في مرحلة فعالة . وان دول المجتمع الاشتراكي قد قدمت باستمرار ، للأمم المتحدة ، برنامجا محدد لنزع السلاح ، هذا البرنامج يتضمن : خفض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمة بمجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة ، واستخدام جزء من هذه الأموال في تقديم المعونة للدول النامية. الكف عن استخدام القوة في العلاقات الدولية والتحرير المستمر لاستخدام الأسلحة النووية . القضاء التام على الاسلحة الكيميائية .

ونحن نرحب بقيام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، في لجنة نزع السلاح في مؤتمر جنيف ، بتقديم مشروع اتفاقية بشأن تحريم الأساليب العسكرية وغيرها من الأساليب المعادية في تفتير البيئة .

ان المبادرة السوفياتية التي نؤيدها فيما يتعلق بابرام معاهدة بشأن التحريم الكامل والعام للتجارب النووية ، تعتبر تنفيذا للقرارات الجديدة التي اتخذتها الامم المتحدة في هذا الشأن ، والقرارات التي توصل اليها مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في ليمبا . ونحن ايضا نعلن عن تأييدنا الكامل للمبادرة الجديدة والمهمة ، الخاصة بتحريم تطوير وصنع انواع جديدة من اسلحة الدمار الجماعي او تطوير جديد لهذه الاسلحة ، والتي تقدم بها من هذه المنصة وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد اندريه جروميكو .

ومن بين الشروط التي لا غنى عنها للحد من خطر الحرب النووية وابعادها ، تحقيق الفاعلية الكاملة والعالمية لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ونحن نرجو ان تؤدى نتائج عمل مؤتمر استعراض هذه المعاهدة ، الى تنفيذ هذه الاهداف . كذلك فان اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف مناطق العالم ، سوف يساعد على دعم هذا النظام الخاص بعدم الانتشار . وبينما نؤكد على العواطف الايجابية في الموقف الدولي ، لا ينبغي ان ننسى ان هناك توترات جديدة ما زالت قائمة في مختلف اجزاء العالم .

ففي شيلي ما زال الارهاب الفاشي يواصل عمله الاجرامي الذى يستهدف القضاء على القوى الديمقراطية للشعب .

وفي الشرق الأوسط ، بالرغم من ان صوت المدافع قد اختفى ، الا اننا لا نعتقد - اذا لم يتم التوصل الى حلول شاملة كما هو محدد في قرارات مجلس الامن ، او خارج مؤتمر جنيف للسلام - انه سيكون من الممكن حل مشكلة هذه المنطقة . ان الشعب العربي في فلسطين ما زال محروما من حقوقه الخاصة بالدولة .

وبالنسبة لقبرص ، فان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ما زال غير منفذ حتى الآن . وفي جنوب افريقيا ، فان النظام العنصرى ما زال يواصل سياسته القائمة على الفصل العنصرى ، والتي اعتبرتها الامم المتحدة جريمة ضد البشرية . فما زال هذا النظام يواصل احتلاله غير المشروع لنايبيا .

وفي روديسيا الجنوبية ، وكما كان الحال في الماضي ، نجد ان الشعب الاصلي ما زال يخضع لنير العنصرية .

كل هذه الشواهد تعتبر امثلة صارخة لخرق السلام والتعايش السلمي وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها والتقدم الاجتماعي .

ان الحاجة لدعم جهودنا من اجل تحقيق مستقبل سلمي للعالم ، تجعل من الضرورى بالنسبة لنا ان نوجه الاهتمام الى الموضوعات الخاصة بالامن في آسيا ، وهي اكبر قارات العالم . ان ايجاد حل مناسب للمشكلات القائمة هناك يمكن ان يتم التوصل اليه عن طريق تنفيذ الاقتراح السوفياتي بشأن اقامة نظام للامن الجماعي في هذه القارة .

ان بولندا تؤمن بأن موافقة الجمعية العامة في دورتها الحالية ، على قرار بشأن خلق

الظروف المواتية لتحويل الهدنة الى سلام دائم في كوريا والاسراع باعادة توحيد كوريا بشكل مستقل وسلمي ، سوف يشكل مساهمة في حل مشكلة كوريا ، وتحقق مزيدا من تخفيف التوتر في آسيا .
ان السلام والامن الدوليين ، والوفاق ونزع السلاح ، تعتبر المتطلبات الاساسية التي لا غنى عنها من اجل انماء جميع الدول ، ومن اجل تحقيق تعاون شامل بينها ، ومن اجل خلق نظام اقتصادي دولي جديد وعادل .

وعن طريق علاقاتنا الثنائية ، ومجموعة الاطراف ، فان بولندا تقوم بتطوير تعاونها الاقتصادي الدولي ، وتجارتها مع دول المجتمع الاشتراكي ، التي ترتبط بها في اطار مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، وكذلك مع الدول ذات النظم الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية المختلفة ، سواء كانت هذه الدول متقدمة او نامية . وان حكومة جمهورية بولندا الشعبية سوف توسع نطاق مشاركتها في عمل المنظمات الاقتصادية لمنظمة الامم المتحدة .

ونحن نؤمن بأن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وعلان وبرنامج العمل بشأن انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، تعتبران ذات اهمية بالغة في بناء علاقات اقتصادية دولية قائمة على مبادئ جديدة وعادلة .

ان الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة التي انتهت مؤخرا كانت ايضا محفلا هاماً للمناقشة واتخاذ القرارات البناءة .

ان اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية ، قد اصبح امرا ضروريا ، لأن الأجهزة القائمة على التعاون الاقتصادي الدولي لا تحقق مصالح الدول النامية ، كما انها لا تحقق مصالح الدول الاشتراكية ، وهي بذلك لم تعد متشعبة مع احتياجات اغلبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وان المبادئ والوسائل الجديدة المجسدة في قرارات الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، وفي ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وكذلك في قرارات الدورة الخاصة السابعة ، ينبغي ان تخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره ، وينبغي ان تؤدي الى الانماء الاقتصادي الديناميكي لكافة الدول ولاسيما الدول النامية . وينبغي ان تنظم التعاون الاقتصادي العادل والمتكافئ بين كافة الدول على اساس عدم التمييز ، وعلى اساس من المنفعة المتبادلة لكافة الأطراف المعنية .

ونحن متأكدون من ان الانماء الاقتصادى ، والقضاء على عدم التوازن القائم في انحاء العالم ، سوف يؤدى الى تعميق التعاون الاقتصادى ويصبحان بذلك عنصرا هاما من عناصر دعم الوفاق والسلام .

ان بولندا تعزو الفضل لوجودها المستقل ومكانتها في العالم الى النظام الاشتراكي . ان الاشتراكية قد ولدت زيادة ديناميكية في درجة النمو الاقتصادى والاجتماعي في بولندا ، وان الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفياتي وغيره من دول المجتمع الاشتراكي قد اصبحا الركن الاساسي فسي تحقيق امننا ، لقد جعلنا من الممكن لنا ان نحل بنجاح مشكلات كثيرة للتنمية ، تمشيا مع مبادئ المعونة الاخوية والمنفعة المتبادلة . وان فرص الانماء وزيادة الرخاء لشعبونا سوف يزيد منها المؤتمر القادم السابع ، لحزب العمال الموحد في بولندا .

نحن نعتبر أن دعم السلام والأمن ، واقامة الوفاق بشكل لا رجعة فيه ، ومدته الى مجالات جديدة من الحياة الدولية ، بالاضافة الى ذلك ، انما هو شرط للتنفيذ الناجح لخططنا من أجل دعم الانماء الاقتصادى والاجتماعي ؛ وتحسين مستويات المعيشة لشعبنا .
واليوم ؛ فان مجتمع الدول الاشتراكية مازال القوة المحركة للتحويلات الايجابية التي حدثت في العالم . وان سياسته البناءة كان لها أثر هام على اعادة العلاقات العالمية الى طبيعتها ؛ ودعم السلام والأمن الدوليين .

في المجال الاجتماعي أيضا ؛ هناك كثير من الموضوعات التي تحتاج الى عمل . ودعوني أتحدث عن موضوعين منهما .

الموضوع الأول ، هو موقف النساء في العالم : ان المؤتمر العالمي الأخير للعام الدولي للمرأة ، الذي انعقد في المكسيك ، قد حدد عددا من العقبات التي تعرقل حصول النساء على حقوقهن وتطلعاتهن المشروعة . وقد أورد المشكلات التي تحتاج الى حلول . اننا نؤيد قرارات هذا المؤتمر ؛ ونعلن اننا نحبذ التنفيذ البناء لهذه القرارات ؛ ونرى فيها عنصرا هاما من عناصر التقدم الاجتماعي .

الموضوع الثاني ، هو موضوع التعليم من أجل السلام . فما لا شك فيه انه من مصلحة البشرية ومستقبلها انه ينبغي غرس المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة في نفوس الأجيال الشابة . وأود أن أذكركم في هذا المجال ، بالنداء الذي وجهه في العام الماضي من فوق هذه المنصة المتحدث باسم جمهورية بولندا الشعبية ، والسكرتير الأول للجنة المركزية لحزب العمال الموحد في بولندا ؛ ادوارد جيريك :

” دعونا نبذل كل ما في وسعنا لكي نجعل الربع المتبقي من هذا القرن ؛ هذا القرن الذي شهد معاناة لا مثيل لها ؛ يصبح حقبة من البناء السلمي ، والتعليم الذي ينحو نحو السلام .”

(الجلسة ٢٢٦٤ ، ص ١٧٠)

ان سجل منجزات الأمم المتحدة خلال الثلاثين عاما يتضمن الجهود الشاملة للدول الأعضاء ، لدعم السلام والأمن الدوليين ؛ وتوسيع نطاق التعاون الشامل القائم على المنفعة المتبادلة بين الأمم . ان نفس هذا الهدف أيضا يتحقق عن طريق النشاط الفعال للأمين العام

المتبادلة بين الامم . ان نفس هذا الهدف ايضا يتحقق عن طريق النشاط الفعال للامين العام الدكتور كورت فالدهايم .

اننا نأمل ؛ بصدق ؛ انه في ظل الوفاق سوف تثبت الامم المتحدة ؛ في الاعوام القادمة ؛ قدرتها على التحرك لا بعد من ذلك ؛ وبطريقة أكثر فاعلية نحو التنفيذ الكامل لاهداف ومبادئ الميثاق . ان بولندا ، التي كانت نشطة دائما ، في الدفاع عن نص الميثاق وروحه ، تود أيضا ، في هذه المناسبة ، ان تكرر ان الطريق الذي يجعل من عمل هذه المنظمة عملا فعالا لا يتحقق عن طريق اعادة النظر في الميثاق ، ولكنه يتحقق عن طريق الاحترام والالتزام بمبادئ ونصوص هذا الميثاق في ممارسة العلاقات الدولية ؛ عن طريق الاستخدام الكامل للامكانيات البناءة التي يمنحها الميثاق . ان ميثاق الامم المتحدة قد اجتاز ، بنجاح ، اختبار الحياة ؛ وقد ساعد على حل كثير من المشكلات التي سببها عالمنا المعقد المتنوع .

وانني أود أن أوكد لهذه الجمعية ان جمهورية بولندا الشعبية ، كما كانت دائما ، سوف تستمر في المشاركة في سعيها لتحقيق مزيد من الفاعلية للامم المتحدة ؛ وتوسيع نطاق التعاون الدولي الشامل ، والاسراع بالانماء الاقتصادي ، والاجتماعي ، والوفاق ، والامن والسلام الدوليين في أنحاء العالم .

السيد فان السلاند (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ؛ ان

أوروبا وبصفة خاصة الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، ليشرفها كثيرا انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للامم المتحدة ؛ في الوقت الذي تحتفل فيه هذه المنظمة بعيدها الثلاثين .

ان الصداقة العميقة التي تجمع بين شعوبنا ودولنا ، وقد ذكرتم ذلك بالاسم ، والامتنان الذي أشعر به نحو الرقة التي أشركتم بها الي ذكرى رجل الدولة العظيم ؛ الذي كان أول رئيس لنا السيد سباك ، والاعتزاز الذي أشعر به نحوكم ، واستمرار الاهتمامات التي نتقاسمها ، تعبر عن الحرارة التي تقدم لكم بها بلجيكا تهانيها ، وتبرر ثقتنا من انكم سوف تساهمون بصورة حاسمة في نجاح جمعيتنا .

أود أولا ، أن أهني الامين العام للامم المتحدة على تقريره الرائع (A/10001) - كما عودنا - والذي اشار في مقدمته (A/10001/Add.1) دون مواراة ، وبصراحة ووضوح ، الى أوجه ضعف النشاط الدولي .

ان اعلان المجلس الاوروبي الذي صدر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٥ من قبل رؤساء دول
وحكومات المجموعة الاوروبية ليؤكد ؛ بالقدر الكافي ؛ الاهتمام الذي تبديه اوروبا نحو دور ومستقبل
الامم المتحدة . وسعد ان كرروا ثقتهم في الامم المتحدة ، فان الدول التسع قد أعربت عن رغبتها
في تنمية روابط التعاون فيما بينها ؛ لكي تقوم المجموعة بكل مسؤولياتها في اتجاه التصالح ؛ والحوار
وحتى يكون هذا العمل الشامل ممكنا ؛ فان الدول التسع تناشد احترام الميثاق ؛
والقواعد الاجرائية المتبعة لضمان سيادة القانون .

ان الميثاق الذي يوصف غالبا بأنه دستور أو وثيقة منظمنا الاساسية هو المصدر الوحيد
لللقانون ؛ وان هذا الميثاق ، بمبادئه وأهدافه وجهازه هو الذي يوقع من قبل الدول ذات السيادة
عندما تنضم للامم المتحدة . فليس باتخاذ اجراءات تضر بنس وروح الميثاق ان المرء يمكن أن يأمل
في تدعيم دور الامم المتحدة ، ولا حتى بتفسير الوثيقة الاساسية . وفي الحقيقة ، فانه في الاطار
الشامل للميثاق ، وتطبيقا لمبادئه ، فان الامم المتحدة قد تمكنت من القيام بالدور السياسي
العظيم الذي نعترف لها به وبهذه الطريقة فان الامم المتحدة استطاعت ان تدعم طابعها
الشمولي .

هل هذا يعني بان هذا الميثاق كامل أو انه يجب ان يبقى دون تفسير؟ يجب أن نقرر
حقيقة ، انه خلال الثلاثين عاما التي مضت منذ انشاء الامم المتحدة ، فان العالم قد عاش في
تقلبات عديدة ، وكان شاهدا على الكثير من التغيرات .

اذن يبدو ومن المنطقي أن نفكر في مراجعة الميثاق ، واننا نفهم أن البعض يرغبون ،
الدخول في هذا الطريق . ومع ذلك فنحن مقتنعون من أن مثل هذه العطية يجب أن تتحقق وفقا
للإجراء الذي نص عليه الميثاق ذاته . ويمكن لبلجيكا أن تعطي موافقتها على إدخال تعديلات
على الميثاق ، على أن تكون أساسية وضرورية لتحسين سير العمل في المنظمة . إلا أنها تطلب في
الوقت ذاته ان تفكر بجدية في طبيعة مثل هذا العمل والنتائج التي سوف يربتها . ونحن نؤمن
بأنه في مجال له مثل هذه الأهمية ، فإنه يكون من الخطأ أن نضحى ، لمجرد رغبة ، ذلك أن النتائج
التي قد نتوصل اليها ربما تبدوا أقل ايجابية مما كنا نتوقع .

ان تعديل الميثاق ، ليس هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لنا لحل بعض الصعوبات التي
تواجهها الأمم المتحدة بل ان هناك وسائل أخرى يجب ان ندرسها ، ونعطي لها أولويتها ،
وبصفة خاصة تلك الوسائل التي وردت في تقرير مجموعة الخبراء حول الهيكل الجديد للأمم المتحدة
من أجل التعاون الاقتصادي الدولي .

ان العالم بأكله يتطلع الى السلام . ان عدم الالتجاء الى العنف يؤدي الى الأمن حقا
وهو عنصر هام في بناء السلام ، الا انه لا يستطيع تحقيقه وحده . ان السلام لا يمكن ان يضمن حقا ،
الا عن طريق تعاون ايجابي بين الدول في كافة المجالات ، وبصفة خاصة في مجال التعاون
الاقتصادي ، وهو عنصر فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية بين الشعوب .

الا أنه يجب بعد أن يتم التوصل الى التعاون الايجابي بين الدول ، أن يضمن الأفراد
احترام حقوقهم الانسانية . وفي مفهومنا فان هذا مطلب يتخطى كل حقوق الدول والمشاكل المتصلة
بعلاقاتها .

وفي هذا الاطار أسمح لنفسي بأن أتناول المشاكل الكبرى الواردة فيما يتعلق : بالسلام
والأمن ، التعاون الاقتصادي الدولي ، احترام حقوق الانسان .

ان الاستقرار الذي تتمسك به بلجيكا بصفة خاصة ، يتطلب توفر الأمن في القارة الأوروبية
بأكملها . ان الاقتناع العميق لبلادي هو أن الأمن لا يمكن ان يتحقق عن طريق الانطواء على
الذات ، ولكنه على العكس من ذلك يتطلب الالتزام الفعال نحو تحقيق تضامن أكثر عمقا ، وعلى
مستوى أوسع .

ان بلجيكا ، بعد أن ضمنت أممها عن طريق التعهدات التي انضمت اليها ، تقـدم ساهـمـتها في تنمية الوفاق على مستوى القارة الأوروبية . ان الوثيقة النهائية التي صدرت في أول آب/ أغسطس في هلسنكي ، في ختام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، تعتبر مرحلة في هـذه العـطية ، وعلينا اليوم ان نبذل كل ما في وسعنا بحيث تتحول النوايا الى أفعال .

ومع ذلك ، فان وفاقا حقيقيا لا يمكن التفكير فيه ، الا اذا تم تحسن في العلاقات السياسية ، وان يسير جنبا الى جنب مع زيادةطموسة في الأمن العسكري مما يحتم التوصل الى نتائج مرضية في مجال المفاوضات حول تخفيض القوات في وسط أوروبا .

ان النفقات العسكرية العالمية تصل لاكثر من ٢٠٠٠٠٠ مليون دولار ، ووفقا لبعض التقديرات ، فانها تبتلع أموالا أكثر مما يخصص للتعليم والصحة العامة معا ، ولحسن الحظ فان الوضع في بلادى عكس ذلك ، لأن ميزانية الدفاع عندنا لا تبلغ حتى نصف ميزانية التعليم . الا ان المخيف حقا في العالم هو أن تطور القدرة النووية ، قد وصل الى قدر رهيب لدرجة انه اصبح في امكانها اليوم ان تقضي على سكان عالمنا ٢٥ مرة .

ومن هنا فان هناك رغبة تتسم بنفان الصبر أكثر فأكثر ، بدأت تظهر في اطار الرأى العام في مجال المهام التي يجب ان تتم بالنسبة لنزع السلاح ، والاشراف على التسلح .

الا انه يؤسفني أن أقول انه ليس هناك مجال تأخرت فيه المفاوضات حتى الآن مثل هذا المجال . وحتى اذا ظهرت فانها تبدوا أكثر تعقيدا . وان عام ١٩٧٥ لم ينج من هذه العوامل المستمرة المضعفة للعزيمة .

ان المشاكل التي يثيرها التسلح النووي قد أصبحت ملححة أكثر من ذي قبل ، لأن هناك تشكيكاً في فاعلية معاهدة عدم الانتشار . ان كافة الدول التي رفضت امتلاك قدرة نووية عسكرية يصبح من حقها ان تطلب من كافة القوى النووية ان تتحمل مسؤولياتها الخاصة ، وان تتخذ الاجراءات الملموسة لوقف سباق التسلح . وبدون ذلك فان التوازن الهش الحالي لا يمكن أن يستمر وفي نفس الاطار . وبنفس الهدف ، فان الدولتين الأعظم يمكن ان تشيرا الى الطريق في مفاوضاتها الخاصة بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، بالنسبة لتحديد أسلحتهم الاستراتيجية بحيث تكون في حدود أقل مما تم التفكير فيه في فلادفستك .

وإذا ما فكرنا في العقبات الناتجة عن المواقف الأساسية المختلفة بين الدول النووية - حول طريقة تحقيق نزع السلاح النووي ، فان بلجيكا لازالت متمسكة وحزيم بالوقف الكامل للتجارب النووية ، للاغراض العسكرية . ولا يمكن ان نألوا جهدا في سبيل تحقيق هذا الهدف . ولكن النتيجة يجب ان تكون مقبولة ، بأن توضع أحكام ذات طابع ملزم ، وأن يكون هناك اشراف على ما سبقت الموافقة عليه في معاهدة عدم الانتشار .

ان الأهمية المؤكدة لنزع السلاح النووي ، يجب ألا تجعلنا ننسى المخاطر المتعددة والمتنوعة التي يشكلها التراكم المستمر في العالم للأسلحة التقليدية . وبسبب التعقيد السياسي ، والفني لهذه الموضوعات ، فان التفاوض الاقليمي ، دون شك ، هو الذي يقدم فرصا أكبر للتقدم . ان بعض جوانب الاشراف على الاسلحة التقليدية ، وبصفة خاصة تجارة الاسلحة ، يجب ان تناقش بطريقة أفضل على المستوى العالمي .

من المستحيل ان نشير الى مشاكل السلام دون ان ندرس النزاعات القائمة . ان الاتفاق الذي حققته اخيرا الحكومتان المصرية والاسرائيلية يجب ان يفتح آفاقا مشجعة لحل مشكلة الشرق الأوسط . وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي ابرم ، ليس من الناحية الرسمية سوى اتفاق بسيط لفصل القوات عسكريا ، الا اننا مع ذلك نأمل ، انه بفضل الرغبة في السلام ، وحكمة السلطات المصرية والاسرائيلية ، فان هذا الاتفاق سوف يأخذ بعدا سياسيا خاصا ، ويشكل بالتالي خطوة يمكن أن تكون حاسمة نحو السلام ، وبالطبع فان هذا السلام لن يوجد الا عندما يتم ايجاد حل شامل . ونحن نشارك ، السيد كيسنجر - الذي ساهم نشاطه الى حد بعيد في ابرام هذا الاتفاق - في قوله ان السلام يبني بصورة منهجية وعلى مراحل متتالية . ولكي تنجح هذه العملية يجب ان تكون دائمة ، ومن هنا يجب تحقيق تقدم جديد ، في هذه المرة ، بين سوريا واسرائيل . وان جهودا لمؤسسة يجب ان تتخذ لكي يجد الشعب الفلسطيني استجابة لتطلعاته المشروعة والوطنية حتي يتمكن هذا الشعب ايضا من أن يعيش في سلام مع كافة الدول الموجودة في المنطقة .

ولا أود أن أترك مشكلة الشرق الأوسط دون ان اشير الى الاحداث المؤلمة التي تدور اليوم في دولة صديقة ، وهي لبنان ، ان سلامة أراضي واستقلال هذه الدولة ، من العناصر الأساسية للتوازن في الشرق الأوسط . ونحن نعبر عن أمانينا ، في انه دون اي تدخل اجنبي يمكن ان يعود السلام الى هذا البلد وعلى وجه السرعة .

ان بلجيكا تشعر بخيبة أمل لأن الجهود العظيمة التي بذلها السكرتير العام لم تسمح للحوار ، بين الجماعتين اليونانية والتركية ، في الجزيرة ، بأن يحرز تقدماً بالنسبة لحل المشكلة القبرصية . لذلك يجب بذل جهود إضافية جديدة ، وأسرع وقت ممكن ، وان يتمثل دور الأمم المتحدة في تشجيع الأطراف على التوصل الى اتفاق . ان من الضروري ألا يتخذ أى اجراء منفرد من شأنه أن يؤدي الى تدهور الموقف .

سوف تقوم جمعيتنا العامة باجراء مناقشات حول هذا الموضوع . ولكي تكون هذه المناقشات بناءة وموضوعية ، بيدولي انه من الضروري اتباع القواعد الاجرائية التي وافقنا عليها في المصام الماضي . وعندئذ يمكن أن يتم الاستماع الى وفود الجماعتين أمام اللجنة السياسية الخاصة وذلك قبل مناقشة الموضوع أمام الجمعية العامة .

ان مواقف بلجيكا فيما يتعلق بمشاكل جنوب أفريقيا واضحة لم تتغير . ان الاعلان الأخير الذي صدر عن الدول التسع في ٢٦ آب/أغسطس يحدد موقفنا بالنسبة لنا مييا بطريقة مغلظة واضحة ليس فيها أى لبس .

ان التمييز العنصري مازال سياسة ليس لها ما يبررها . ففي روديسيا ، كما هو الحال في جنوب أفريقيا ، لاحظنا في الشهور الأخيرة ، نوعاً من المرونة البسيطة في مواقف بريتوريا وسالزبورج ، لكن هذه المرونة ، مع ذلك ، ليست بالدرجة التي تجعلنا نغير من موقفنا في هذا الشأن ، لأننا واثقون من أنه لا يمكن التوصل الى حلول الا عندما توافق هذه العواصم على بذل جهد يختلف عن الجهود التي اتخذتها حتى الآن ، في هذا الشأن .

وبهذه المناسبة ، وكما قام السيد وزير خارجية ايطاليا بصفته الرئيس الحالي للمجموعة الأوروبية ، أود أن أحيي انضمام الدول الثلاث : موزامبيق ، الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب . ان المنظمة الدولية سوف تجد أن مشاركة هذه الدول هي مشاركة تستحق التقدير .

هذا وأود أن أضيف الى كلمات الترحيب ، التي وجهتها الى الدول الأعضاء الجدد ، أسفي ان ألاحظ ألا يوجد بيننا عدد من الدول الآسيوية ، وبصفة خاصة جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية . ان الشمولية هي مبدأ لا يمكن أن يقبل الاستثناء ، وان أية دولة تستجيب لمعايير المادة الرابعة من الميثاق ، من حقها أن تنضم اليها اذا كانت ترغب في ذلك .

لذا فان وفدى قد صوت لصالح القرار رقم ٣٣٦٦ (د-٣٠) الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر الحالي ، والذي يطلب من مجلس الأمن أن يعيد النظر في طلبي الانضمام اللذين تقدمت بهما هاتان الدولتان .

وفي مجال ذكر موقفنا من هذا السلوك يجب أن نعترف ، في نفس الوقت ، اننا نشعر بانزعاج شديد . لأن جمهورية كوريا قد تقدمت أيضا بطلب مشابه . وهناك دولتان موجودتان في الوقت الحاضر في شبه الجزيرة الكورية . ان هذا واقع ، وحجة الوحدة التي يصفها البعض بأنها شرط مسبق لأي انضمام ، بيد ولنا أنها غير مقنعة عندما تثار في حالة ، ولا تثار في الحالة الأخرى . ان الخلافات بين الحكومتين المشروعتين تثير قلقنا . لذا تأمل حكومتني أن تبذل جهود جديدة ، لضم غالبية الدول الاعضاء في هذه المنظمة وتشجيعها الى اتخاذ قرار يحترم سيادة الدولتين ، ويحافظ على جهاز السلام .

ان وحدة أوروبا تتزايد يوما بعد يوم أكثر فأكثر وسوف تبقى حجر الزاوية لسياسات بلدي . ان أهدافنا تتمثل في انشاء وحدة اقتصادية وتدعيم الوحدة السياسية . ولكننا سننجز في الوصول الى هذا الهدف فقط عندما تقوم سياساتنا على القيم الديمقراطية التي تعتبر أساسا للمجموعة الأوروبية .

ان جهود التعاون المستمر بين الحكومات التسع للمجموعة الأوروبية تهدف الى بناء أوروبا ، لكنها تمتد أيضا الى مشاكل السياسة الخارجية . لذا فان الدول الأوروبية تهتم اهتماما بالغا بالتطور السياسي في البرتغال . ان أوروبا وهي مهد القيم الديمقراطية ، تود أن تبقى مصدر اهتمام في هذا الخصوص . ولن يكون هباءً أن يتمكن الشعب البرتغالي ، الممثل داخل المؤسسات الديمقراطية والمتعددة الجوانب ، أن يحول اتجاهه الى أوروبا التي ينتمي اليها .

ان هذا التعاون السياسي بين أعضاء المجموعة الأوروبية قد أصبح واقعا يجد تعبيره في منظمة الأمم المتحدة أيضا . ان القوى التسع سوف تتخذ مواقف مشتركة ، بشأن المسائل التي تناقش داخل منظماتنا ، وسوف تعبر عن مواقفها أكثر فأكثر عن طريق متحد واحد .

ان هذا التماسك اتضح أنه مشرف في اطار العلاقات الجماعية مع الدول النامية . وهكذا مع اتفاقية لومي ، فان المجموعة أعربت عن رغبتها في اعادة النظر في علاقاتها مع ٤٦ دولة نامية في

أفريقيا والباسيفيك وجزر الكاريبي . وبصفة خاصة ، فانه عن طريق انشاء صندوق لاستقرار أرباح التصدير ، وعن طريق ايجاد شكل جديد للتعاون الصناعي ، فان اتفاقية لومي قد أفسحت المجال لأرضية جديدة .

واننا نحبي بنتائج الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، التي انتهت في الأسبوع الماضي ، حيث تفاوضت الدول الأعضاء في المجموعة ككيان واحد . وفي مواجهة المشاكل التي كانت صعوبتها توازي اتساعها ومداهها فان وفودنا قد قدمت الدليل على انه عن طريق روح الحوار والاعتدال ، أصبح من الممكن التوصل الى نتائج واقعية تمت الموافقة عليها بالاجماع . ولأول مرة ، فان النتائج التي تم اعتمادها كانت تقوم على أساس ثقة متبادلة تذهب الى ما وراء النصوص ذاتها . وأيا كانت الصعوبات التي واجهناها فان روح التفاهم هذه هي التي سمحت لنا بالتغلب عليها . وفي نهاية الأمر حققنا نجاحا . وعلى اثر مفاوضات طويلة وصعبة فان هذه الروح يجب أن تستمر ، وان تكون ضامنة للطريقة التي تعالج بها هذه المشاكل من قبل المجتمع الدولي . ان العملية يجب أن تبدأ الآن بطريقة ايجابية واقعية . ان بلادى تقبل هذه التطبيقات ، وسوف تقدم كامل مساهمتها لمختلف أشكال الحوار التي سوف تستمر ، وبصفة خاصة في اطار مؤتمر باريس والمؤتمر الرابع للتجارة والتنمية .

واسمحوا لي أن أنتقل الى المسألة الاخيرة وهي الخاصة بحقوق الانسان . لقد أكدت ، في العام الماضي ، ومن فوق هذه المنصة ذاتها ، على أن بلجيكا قد اعتبرت دائما منظمة الامم المتحدة منذ نشأتها ، كأفضل ضامن لحقوق الانسان ، وقد توقعنا دائما من منظمة الامم المتحدة أن تجعل القانون محترما في هذا الشأن .

لابد من الاقرار بأن حقوق الانسان مازالت تنتهك في نقاط عديدة من العالم . وهل هناك ما يؤسف له في هذا الخصوص أكثر من الحقيقة بأن البعض يختفي خلف حواجز السيادة التي لا يمكن المساس بها ؟ وفي هذا الخصوص ، أود أن أؤكد الاتجاه التقدمي الذي اتخذته دول أوروبا الغربية التي أنشأت محكمة أوروبية لحقوق الانسان لا يمكن أن يشارأمامها مبدأ السيادة الدولية .

لقد كانت بلجيكا من أول الدول التي أعطت لرعاياها الحق في اللجوء الى محكمة دولية في حالة انتهاك حقوقهم الفردية . هذا وأعبر عن الامل في أن هذا الاتجاه سوف يجد صدى بسين

المشتركين في المؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا . ونظرا لأن ال ٣٥ دولة الاعضاء في هذا المؤتمر قد اتفقت على الانضمام الى المبادئ الواردة في النص ، الذي وضع بصورة مشتركة ، فسان الحوار بينهما حول تطبيقه لا يمكن في المستقبل أن يعتبر تدخلا في شؤونها الداخلية .
وانه ليسرني أن ألاحظ أنه في هذا المجال فان منظمة الامم المتحدة لم تبق مكتوفة الايدي .
انها أبعد من أن تكون كذلك .

ان منظمنا قد بدأت في العام الماضي بذل جهد ملحوظ لمواجهة مسألة التعذيب الخطيرة . وان المؤتمر الخامس للامم المتحدة لقمع الجريمة ومعالجة المنحرفين قد واصل هذا الجهد، وان تقاريره سوف تسمح للدورة الثلاثين للجمعية العامة باحراز تقدم في هذا المجال . ان حكومة بلجيكا تشعر بالسرور لذلك . ان التقارير المتزايدة عن ممارسة التعذيب في نقاط عديدة من العالم ، سواء كان تعديبا جسمانيا او معنويا يجعل جهود منظمنا أكثر الحاحا عن ذي قبل . واننا نشيد كثيرا بالنشاط الذي يبذله المندوب السامي للاجئين ، ونؤكد له انه في ممارسة مهامه ، سوف تتعاون معه بلجيكا تعاونا كاملا .

ان بلجيكا كانت دائما ، وسوف تكون ارضا لاستقبال اللاجئين السياسيين ، ومنذ نهاية الحرب ، فان بلادنا قد استقبلت حوالي سبعين الف لاجيء ، جاءوا على فترات متتالية على اثر الاضطهادات الدينية والايديولوجية والعنصرية من العديد من البلاد التي تقع على بعد آلاف الكيلومترات من بلادنا ، حيث المناخ والثقافة تختلف تماما عنها في بلادنا التي كانوا لا يعرفون شيئا عنها ، وهم يتمتعون لدينا بالميزات الواردة في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ، التي وقعت في جنيف في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١ ، ويمنحون بصفة خاصة تصاريح البقاء بصورة دائمة ، وتصاريح العمل . وعلاوة على ذلك ، فهم يتمتعون بنفس المزايا الاجتماعية التي يتمتع بها المواطنون البلجيكيون . ومن ناحية اخرى ، فان التشريعات البلجيكية تسمح لهم بطلب الجنسية البلجيكية ، بعد ان يكونوا قد اقاموا في بلادنا مدة ثلاثة أعوام .

ان بلجيكا وفيه لتعداتها في هذا المجال ، وانها قد واصلت على أراضيها ، خلال الاثني عشر عاما الاخيرة ، استقبال لاجئين سياسيين من جميع انحاء العالم . ومن ناحية اخرى ، فقد شاركت بصورة فعالة هذا العام في أعمال مجموعة الخبراء حول الملاحي الاقليمية التي انشئت من قبل الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

ان بلادى على استعداد لكي تؤيد اى مجهود يهدف الى منح المندوب السامي سلطات أوسع ، ويسمح له بصفة خاصة بالتدخل في مجال حماية اللاجئين . واستجابة للجهود التي تقوم بها الامم المتحدة لحماية المعوقين ، فان وفد بلادى سوف يقدم هذا العام امام الجمعية العامة مشروع اعلان حول حقوق الاشخاص المعوقين .

ان الحكومة البلجيكية ترحب بالجهود التي اتخذتها جمعيتنا هذا العام ، من أجل تحسين وضع المرأة في اطار العام الدولي للمرأة . ان الحكومة البلجيكية تأييدا لهذه الحركة العالمية ، قد قامت في بلجيكا أيضا بعمل هام في اطار العام الدولي للمرأة ، كما انها لم تأل جهدا أيضا في بذل جهودها في اطار الامم المتحدة ، سواء داخل اللجنة الاستشارية للمؤتمر العالمي أو أثناء هذا المؤتمر ذاته ، فان الممثلين البلجيكين قد شاركوا بنشاط في وضع خطة عمل دولية ، اذا ما طبقت بطريقة صحيحة سوف تحرز تقدما كبيرا في القضية الاساسية والمشروعة لمساواة المرأة .

رغم كافة هذه العوامل الايجابية ، يجب علينا ان نلاحظ ان منظمة الامم المتحدة لم تبتد مؤهلة بصورة فعالة ، بالقدر الكافي ، لضمان حماية حقوق الانسان . لذلك ، وبارتياح كـبـسـير ، فان حكومة بلجيكا ترحب بادراج بند تحت عنوان : " طرق ووسائل أخرى في اطار أجهزة الامم المتحدة لضمان اكبر للتمتع الفعلي بحقوق الانسان ، والحريات الاساسية " في جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، وانها تأمل ان مناقشة هذا البند سوف تكون بناءة ، وتتوصل الى الوسائل التي هي في متناول منظمنا للقيام بمهمتها في هذا المجال الحيوي .

ان بلادى سوف تعتبر دائما ان تعاون الامم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية ، نقطة اساسية لنجاح هذه المهمة . وفي هذا الشأن ، أود أن أشيد بالعمل البناء للمنظمات غير الحكومية في اطار حماية حقوق الانسان والدفاع عنها . وأود ان اؤكد هنا ان حكومتي تولي هذا العمل اهتماما كبيرا ، ولا يمكن الا ان نعارض ، وبكل شدة ، أية محاولة تهدف الى التقليل من كفاءة الجهود المتخصصة في هذا المجال .

ان لجوءآ آليا ومعصما الى لجان التحقيق التابعة للامم المتحدة ، بيد ولحكومتي من الامور المرغوبة تماما .

وفي هذا المجال فان لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة والتي أود أن أشيد بها ، قد قررت ارسال مجموعة عمل للتحقيق في شيلي . وان الحكومة البلجيكية لتأسف تماما لان حكومة شيلي بعد أن قبلت استقبال هذه المجموعة ، والسماح لها بالقيام بمهمتها ، أجلت في آخر لحظة هذا التصريح . وان حكومتي لتعرب عن أملها العميق في أن السلطات الشيلية سوف ترجع في قرارها هذا ، وذلك في أسرع وقت ممكن ، لان هذا القرار لا يعتبر ملائما .

ومع ذلك فان شيلى ليست هي الدولة الوحيدة التي تتعرض فيها حقوق الانسان للانتهاك ، ومن ناحية أخرى ، الأخطار ان قرار ارسال مجموعة التحقيق الى شيلى لم يتخذ الا بعد عام ونصف ، وبعد بداية الاحداث المؤسفة ، وبعد مفاوضات صعبة . ان مثل هذا الاجراء ثقيل وطويل ، وهو ليس اجراءً آلياً ، ويمكن ان ننتهز فرصة المناقشة حول هذا البند في جدول أعمالنا لكي ندرس امكانية تصميم نظام لجان التحقيق ، ويمكننا ان نقرر ارسالها بصورة آلية ، وتحديد معايير تشكيلها ، والتفكير في اعلان عام يمكن للدول بمقتضاه ان تعلن عن استعدادها لقبول زيارة مثل هذه اللجان في أى وقت ممكن . ان ارسال هذه اللجان يجب ان يتم على اساس الاجراءات القائمة على عوامل موضوعية . وفي انتظار قبول كافة الدول لهذا الاعلان ، يمكننا منذ الان ان نجعل تطبيقه ممكناً بوضع قائمة لكل من هم على استعداد من بيننا للانضمام الى هذه القائمة على الفور . ان هذا المشروع طموح حقاً ، ولكن وفد بلادى على استعداد لمناقشته ، كما انه على استعداد للانضمام اليه على الفور .

انني أود ان انهي كلمتي بهذا التصريح : ان اى اقتراح يهدف الى تدعيم فاعلية الأمم المتحدة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان ، سوف يجد موافقة من بلجيكا .

السيد خالتيارى (ايران) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، ان هذه الدورة للجمعية العامة تبدأ وسط دلائل من الحيوية الجديدة في مناخ من التوقعات المتزايدة ، ولذلك فمن الملائم ان شخصية لها حكمتكم وتجربتكم قد اختيرت لرئاسة هذه المناقشات . ونياياً عن حكومتى أود أن أتقدم اليكم بالتهنئة على توليكم هذا المنصب الرفيع ، ونحن نتطلع لارشادكم . وبالنسبة لسلفكم ، شقيقي العزيز ، وزير خارجية الجزائر السيد بوتغليقة ، فان حكومتى تود ان تشيد بصفة خاصة بالطريقة المتميزة التي رأس بها أعمال الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة . ان قيادته النشيطة كان لها اثر عظيم في تمكين المنظمة من التوصل الى بعض اهم قراراتها .

لقد كان السيد الأمين العام فالدهايم ، دائما محل تقدير كبير من حكومتي ، ونود مرة أخرى ان نعرب له عن تأييدنا وتعاوننا .
اسمحوا لي ايضا ، ان اعثتم هذه الفرصة لكي نرحب بيننا بجمهورية الرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب ، التي ادى انضمامها الى الامم المتحدة ، الى الاقتراب بنا مسن هدف العالمية الكاملة .

اننا نجتمع هنا اثناء الذكرى الثلاثين للامم المتحدة ، في فترة تتسم بالتغيير الثورى السريع في الشؤون الانسانية ، وقد شهدت العقود الثلاثة الاخيرة بعض التغييرات واسعة المدى على المسرح الدولي ، ومن السمات الهامة لهذا التحول ، ما نشهده اليوم من طفرة جديدة للعالم الثالث ، يسعى بها للقضاء على النمط القديم للعلاقات غير المتكافئة ، وهو نمط قد وضع وأسس على مفهوم خاطئ للنمو المستمر للدول الغنية على حساب الدول الفقيرة ، وهو يمثل في الفجوة المتسعة والمتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ان نبذ هذا النمط القديم ، هو الذى ادى الى بؤس القلق التي ظهرت في الأمم المتحدة بينما تحتفل بالذكرى الثلاثين من حياتها . ان الامم المتحدة قد تعرضت للهجوم لأنها تعبر عن امني اقليمية ساحقة من الدول المحرومة التي تطالب بنصيب عادل من رخاء العالم ، والتي تتحدى القواعد ذات الجانب الواحد ، التي وضعت في عصر مضى ، والتي ترفض عدم التكافؤ والعنصرية والاستعمار .

ولكن اذا كانت الامم المتحدة تعبر عن هذه الامني والآمال ، فانها تشكل ايضا المنصة التي يمكن عن طريقها اجراء حوار ، وايجاد حل للمشكلات ، ولقد تأكد ذلك في الدورة الخاصة التي انتهت مؤخرا . ان اختبار قدرة رجل الدولة لا يتأتى بالتحول عن الامم المتحدة لأنها تعبر عن حقائق الوضع العالمي ، بل بوضع اليد ولمس جذور الأسباب ، التي تؤدي الى الأوضاع الراهنة . ان الامم المتحدة لم تفتقر ابدا الى النقاد ، ولا يمكن للمرء ان ينكر ، انه كان لبعض هذا النقد ما يبرره ، وانه قيل بنية طيبة .

ونحن نجد ان ننظر الى الوراء في سجل الأعوام الثلاثين الماضية ، ان الامم المتحدة تقدم في كشف مساهماتها نقاطا ايجابية ، واخرى سلبية ، مثلها في ذلك مثل اي مشروع انساني . كما نجد

انها قد حققت رغم القيود التي عملت في ظلها ، قائمة لا بأس بها من المنجزات في بعض المجالات ، مثل حفظ السلام . والقضاء على الاستعمار . والانماء الاقتصادي . وكذلك في المجالات الاجتماعية والانسانية .

وبمناسبة هذه الذكرى ، دعونا ، نتعهد كأعضاء في الامم المتحدة ، على سلوك طريق يؤدي الى اضاءة الآمال التي وضعتها البشرية في هذه المنظمة منذ ثلاثين عاما .

ان احداث العام الماضي ، قد اكدت اهمية التطورات الجديدة ، وبينت التغييرات التي حدثت بالنسبة للمشكلات الحالية . فقد وضعت الحرب اوزارها في الهند الصينية اخيرا ، وانتهى بذلك فصل محزن من فصول التاريخ ، ولقد انعقد مؤتمر القمة الخاص بالأمن الاوروبي في هلسنكي ، واتخذت خطوة كبيرة نحو التوصل الى تسوية نهائية في الشرق الأوسط .

ومع ان احداث اخرى قد وقعت في العام الماضي ، لا تقل اهمية عن تلك الاحداث ، فاني سوف اقتصر في ملاحظاتي على المجالات التي تهتم بلادي بشكل مباشر .

لقد كانت العلاقات متوترة منذ عدة اعوام بين ايران والعراق ، وانه ليسعدني ان اخطب هذه الجمعية بأن خلافاتنا قد انتهت اخيرا بشكل محدد .

ففي مؤتمر القمة للأوبيك ، الذي انعقد في الجزائر في السادس من آذار/مارس ١٩٧٥ ،

وفي اجتماع بين عاهل بلادي وبين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق ، تم التوصل الى اتفاق بشأن خط الحدود بين الدولتين ، والنهر الفاصل بينهما . كما تم الاتفاق ايضا على اعادة بناء علاقات حسن الجوار . وبذلك بدأت حقبة من التعاون يمكن فيها للشعوب جميعا دون ان تصورها مخلقات الماضي ان تكتشف آفاقا جديدة في كثير من المجالات ذات الاهتمام المتبادل . وهذا التطور يمكن ان يسمح لجيراننا ايضا ، الدول الشاطئية في الخليج الفارسي ، بأن تدعم تعاونها من اجل الحفاظ على الامن والسلام في هذا الممر المائي الهام .

واود بهذه المناسبة ، ان اسجل تقدير حكوتي وعرفانها لجميع الحكومات والشخصيات التي حاولت ان تعمل من اجل ايجاد حل سلمي للخلاف بين ايران والعراق . وانه لمن دواعي سروري وشرفي ، ان اذكر بصفة خاصة ، الرئيس هواري بومدين ، الذي بذل جهودا لا تكل ، ادت بنسبة

الى هذه النتيجة ، واود ايضا ان اعرب عن تقديرنا لأخي وزميلي عبد العزيز بوتفليقة ، ومساعديه المهرة ، الذين ساعد حضورهم وتعاونهم في كثير من المراحل المختلفة للمفاوضات ، على تحقيق نتائج كبيرة .

ان خطر اندلاع حرب جديدة في الشرق الاوسط ، لم ينته بعد كلية . ونحن ان نرحب بمبادرات السلام الاخيرة ، لا يمكننا الا ان نلاحظ ان الحل الحقيقي للمشكلة لم يتحقق بعد ، فان جذور المشكلة تكمن في رفض اسرائيل اعادة الاراضي التي احتلتها بالقوة ، والاعتراف لشعب فلسطين بنفس الحق الذي تعتبره حقا مقدسا لشعبها .

وبالرغم من ذلك ، فنحن نؤمن بأن الجهود التي تستهدف تمهيد الطريق لحل دائم ينبغي ان تلقى التشجيع .

ونحن ان نأخذ ذلك في الاعتبار ، فاننا نشني على الجهود التي قام بها السيد وزير الخارجية كيسنجر هذا العام بغية عقد اتفاق جديد لفك الاشتباك العسكري في سيناء . وقد سرنا ، بالرغم من النكسات السابقة ، انه قد امكن لهذه الجهود في النهاية ان تحقق نتائج ايجابية ، وانه قد امكن التوصل الى اتفاق جديد للفصل بين القوات . ولقد اظهر الرئيس السادات صفات عظيمة لرجل الدولة ، اثناء هذه العملية الطويلة الشاقة المشوبة باليأس في كثير من الأحيان ، ونشير بارتياح كبير ، من بين الكثير من القرارات التي تستحق الثناء ، الى قراره الخاص باعادة فتح قناة السويس ، واعادة توطين ٦٠٠ من سكان هذه المنطقة .

كذلك ، فاننا نمتدح تجديد مهمة قوة الطوارئ الدولية ، وقوة الامم المتحدة لمراقبة الفصل العسكري . كما نقدر كثيرا الدور الكبير الذي لعبته قوات الامم المتحدة ، والذي لعبناه نحن بناء على طلب عاجل من السيد الامين العام ، ان قد اسهمنا في قوات الامم المتحدة لمراقبة الفصل بوحدة من وحداتنا العسكرية ، ونحن نعتقد ان وجود هذه القوات في سيناء والجولان يستهدف تشجيع التحركات التي ترمي الى تحقيق تسوية سلمية نهائية ، ولكن لا ينبغي ان يسمح وجود هذه القوات بتجميد الموقف .

ان حكومتي ما زالت تؤمن بأن مفتاح حل مشكلة الشرق الأوسط يكمن في التنفيذ الكامل لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ؛ بالإضافة الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الأخرى بشأن هذا الموضوع التي تدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، واعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وضمان الأمن والاعتراف بكافة دول المنطقة .

ان اقتراحنا الخاص بخلق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ما زالت تحتل اهتماما كبيرا ، وفي العام الماضي ، اتبعت لي الفرصة كي أشرح للجمعية العامة الدوافع التي أدت بحاكم بلادي أن يجدد الاقتراح الخاص بخلق مثل هذه المنطقة . ولذلك فانهي لن أكرر ما قلته مرة أخرى ، ولكن هناك اقتراحين أساسيين ينبهي تكرارهما .

أولا ، نشر التكنولوجيا النووية ، التي يشجعها الخوف من نقص الطاقة ، قد زاد كثيرا من إمكانية انتشار الأسلحة النووية ، وبذلك بات من الضروري اعادة النظر في وسائل جديدة للحد من انتشار مثل هذه الاسلحة .

ثانيا ، في المناخ السياسي المضطرب لمنطقتنا نجد أن ادخال أسلحة نووية ، أمر لا يمكن أن نسمح به ، لأنه يمثل أخطر جوانب انتشار الاسلحة النووية . كما أنه ، ولا شك ، سوف يؤدي الى تعقيد التطلعات لا مكانية استقرار السلام والأمن في المنطقة .

ولهذه الأسباب فانهي ، مرة أخرى ، أود أن أوجه اهتمام المجتمع العالمي الى ضرورة اتخاذ عمل دولي جاد . ونحن نيسعدنا كثيرا أنه نتيجة لطلب تقدمت به ايران ومصر ، تم اتخاذ قرار في العام الماضي ، بما يقرب من الاجماع ، شمل أصوات كافة الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن .

بينما يعتبر دخول اسلحة نووية في المناطق التي تتسم بالصراع والنزاع ، يشكل أخطر جوانب الانتشار النووي ، فان جوانب أخرى من المشكلة لا ينبهي أن نغفلها . وان الحقيقة الأساسية التي لا ينبهي أن ننساها هي أن مشكلة الانتشار في جوهرها تعتبر نتيجة لوجود أسلحة نووية كثيرة في ترسانات الدول الكبرى .

وبالرغم من أن بعض هذه الدول تبدى اهتماما كبيرا بالحد من انتشار الاسلحة النووية ، الا أنه لا يوجد استعداد من جانبها للعمل على تحقيق ما يعرف "بمنع الانتشار الرأسي" .

ولا شك أن اتفاقيات "سولت" للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، تعتبر وسيلة لدعم الوفاق وتأثير فعال لتحقيق استقرار في العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ولكننا نجد بالرغم من ذلك أن الحد الأقصى الذي أودع على عدد من مركبات تسليم الأسلحة الاستراتيجية ، وكذلك العتبة التي تم الاتفاق عليها في التجارب النووية ، تقفن بدلا من أن تحد من سباق الأسلحة النووية .

وان بلادى التي اختيرت في العام الماضي ، لكي تعمل في مؤتمر لجنة نزع السلاح ، والتي تعتبر أيضا عضوا نشيطا في اللجنة الخاصة لمؤتمر نزع السلاح العالمي ، سوف تستمر في العمل الجاد من أجل تحقيق الهدف الحيوى الخاص بنزع السلاح العام والشامل . ولكن بينما نجد أن هذا الهدف لم يتحقق بعد ، ونظرا لعدم وجود وسائل بديلة لضمان أمن الدول ، فانها لا تجد أمامها طريقا سوى تكريس الاهتمام لعقوبات أمنها الخاص .

فيما يتعلق بالمحيط الهندي ، فان بلادى قد أكدت باستمرار ضرورة الابقاء على هذه المنطقة خالية من التنافس بين القوى الكبرى ، وحشود الأسلحة التنافسية . وان سلامة الطرق التجارية والممرات البحرية تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لكافة دول المنطقة . لأننا اذا أخذنا هذا الاهتمام في الاعتبار فقد انضمنا لجهود الدول الشاطئية الأخرى في المحيط الهندي ، التي تستهدف اقامة منطقة سلام في هذا الجزء من العالم .

وان التعاون بين الدول على أساس اقليمي لدعم الأمن والرخاء في المنطقة ، سوف يزيد كثيرا من فرص تحقيق أهداف انشاء منطقة سلام ، وذلك بالقضاء على مبرر وجود قوى خارجية ، هذا الوجود الذي كان يستهدف أصلا ضمان طرق وممرات آمنة للتجارة . ان امكانية تحقيق مثل هذه النتيجة هي التي تمكنا من أن نتطلع الى المؤتمر المقترح لدول المحيط الهندي الشاطئية والداخلية .

أود أن أذكر انه من بين الأحداث الهامة التي وقعت هذا العام ، في اطار الأمم المتحدة ، المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة ، ان الوثيقتين الرئيسيتين اللتين وافق عليهما المؤتمر ، هما خطة العمل ، وعلان المكسيك ، تمثلان علامة هامة من تاريخ تحرير المرأة ، وتضعان المبادئ وتقدمان للحكومات خطوطا أساسية بالنسبة للاجراءات التي نحن في حاجة اليها من أجل ربط النساء بالمجتمع .

وهناك حدث دولي آخر على جانب كبير من الأهمية ، وقع هذا العام ، ألا وهو انعقاد الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، التي خصصت لبحث موضوع الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي . ولست في حاجة لأن أؤكد أهمية القرار الذي اتخذ بالاجماع في نهاية هذه الدورة في ١٦ أيلول / سبتمبر . وهذه الوثيقة جاءت بعد مرور عام من الموافقة على الاعلان وبرنامج العمل الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكذلك ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . ان الاجراءات المحددة التي تستهدف تحقيق الهدف الشامل لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد - بالرغم من أنها متواضعة - تمثل من حيث المبدأ ، خطوة أولى نحو القضاء على الفوارق الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وزيادة قدرة الدول الأخيرة على متابعة انمائها بشكل فردي وبشكل جماعي .

ونحن نرحب بهذا القرار ، ونأمل أن يؤدي تبادل وجهات النظر ، الى أنه سوف يفتح حقبة جديدة في العلاقات الدولية . كما ينبغي أن يسمح للمرء بأن يصبر عن بعض شكوكه من أن بعض الدول الصناعية قد لا تفي بالوعود التي قطعتها على نفسها في الأمم المتحدة ، وان هذه الشكوك لها ما يبررها ، بصفة خاصة ، عندما نجد أنه بعد الدورة مباشرة قد ارتفعت بعض الأصوات تهاجم دول العالم الثالث ، وذلك من قبل بعض ممثلي دول العالم الصناعي التي عاهدت نفسها على تأييد قضية الانماء .

وفي هذا المجال ، وما يثير الدهشة ، أنه بعد اختتام الدورة الخاصة ، نجد أن بعض الجهات من العالم الصناعي ، ما زالت تحاول القاء اللوم فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الحالية ، على عاتق منظمة الدول المصدرة للبترول ، وقد ذهبت ، الى حد التهديد بأن تعمل ، مع حلفائها ، على مقاومة الدول المنتجة للبترول بالنسبة لأسعار الطاقة .

وفي هذا الشأن ، خلال العامين الماضيين فاننا نحن الدول المصدرة للبتترول قد قد منا الأرقام التي تشير الى أن سعر البتترول المنخفض بشكل غير طبيعي قد تمت المحافظة عليه لمدة ربع قرن قبل عام ١٩٧٤ . وعلى العكس ، فاننا خلال هذه الفترة قد عانينا كثيرا من التخضم المستمر في الدول الصناعية .

ولكن الجدول الخاص بالبتترول بدأ يكتسب مزيدا من القوة في الشهور الأخيرة ، ويبدو أن قاننا قد نسوا - أو تفاضوا - عن حقيقة هامة وهي ، أن تعديل أسعار البتترول ، جاء استجابة لدرجة العالية من التضخم ، وأن هذا التعديل لم يسهم الا بشكل طفيف بنسبة لا تتعدى ٢ في المائة في زيادة الأسعار ، بينما نجد أن نفقات السلع التي تستوردها الدول المصدرة للبتترول من العالم الصناعي ، قد زادت بنسبة ٣٥ في المائة في المتوسط .

وان نقادنا يشكون مما يسمونه تحديد الاسعار من جانب واحد ، من قبل " الكارتل " ، فهل منا أن نذكرهم بأن جميع المنتجات المصنوعة في الدول المتقدمة يتم تحديد أسعارها عن طريق وزارات من جانب واحد ، وحتى فيما يتعلق بالغذاء الذي يعتمد عليه بقاء الانسان ، نجد أن لسياسات الزراعة الكبرى الدول المصدرة كثيرا ما كانت تعمل للمحافظة على أسعار عالية عن طريق تحديد الانتاج ، وذلك بغية تجنب - كما يقولون - وجود الفائض غير المرغوب فيه الذي قد يؤدي الى الحاق الضرر بالسوق .

انهم يعارضون ممارستنا لحقوقنا السيادية على مواردنا الطبيعية ، بينما في الماضي ، هم م يألوا جهدا لتبرير ما كانوا يقومون به من تحديد الأسعار من جانب واحد عن طريق شركات البتترول الكبرى ، ورفضهم أن يسموا ذلك عملا يقوم به " الكارتل " .

انه لا يمكن أن تكون لأي دولة أو لمجموعة من الدول قوة خالصة في مجالات اساسية لرغاء الآخرين . بينما هم اتخذوا قرارات من جانب واحد في الأعوام الأخيرة أدت الى اهتزاز نظام النقد الدولي ، وذلك على حساب كثير من الدول الاخرى .

انهم لا يفقدون أي فرصة للبيكاء على حالة الدول الفقيرة . ولكن في أوج رخائهم القائم ساسا على الطاقة الرخيصة التمني ، كانوا دائما يتجنبون المساهمة بنسبة فعالة في تقد

لمساعدة للفقراء . ومنذ أيام قلائل وفي الدورة الخاصة السابعة رفضوا أيضا أن يقوموا بجهود لتقديم مساعدات تنمية رسمية يصلوا بها الى الهدف المتواضع ٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي الذي ينبغي تحقيقه في سنة ١٩٨٠ .

وعلى النقيض من ذلك ، فانه في عام ١٩٧٤ ، نجد الدول المنتجة للبتترول قد منحت ما يربو الى ٢ في المائة من اجمالي ناتجها القومي للدول غير المنتجة للبتترول . وبالنسبة لايران فـان عونتنا الخارجية سواء أكانت ثنائية أم متعددة الأطراف ، كانت تقترب من ٦ في المائة من اجمالي ناتجنا القومي خلال نفس الفترة .

وفضلا عن ذلك ، وبناء على مبادرة حاكم بلادى المعظم الذي مثل ايران ، في الاجتماع الوزاري للدول المصدرة للبتترول في فيينا ، اقترح انشاء صندوق خاص لمساعدة الدول الأقل نمواً ننظر عن استعداد الدول الصناعية لقبول نصيب مناسب في هذا المشروع .

وفي حقيقة الأمر ، ان تعديل اسعار البتترول قد تمت استجابة للدرجة المالية من التضخم التي حدثت في الدول الصناعية ، ولاسعار السلع المصنوعة التي ارتفع الكثير منها الى أكثر من ٣٠٠ في المائة خلال الاعوام الأخيرة . فضلا عن ذلك ، فان الحقائق الاقتصادية تؤكد أن اسعار البتترول ينبغي أن تتفق مع نفقات انتاج المصادر البديلة للطاقة . وتحت هذه الظروف ، واذا أخذنا الاعتبار ، الارتفاع المستمر في درجة التضخم التي تصل على تآكل القوى الشرائية للدول المنتجة للبتترول ، فان تعديل أسعار البتترول قد أصبح ضرورة اقتصادية .

دعونا لا نخلط بين الأمور ، ان المشكلة الحقيقية ليست سعر البتترول الذي استخدم لكي يخفي مشكلة الحقيقية والجوهرية . ان المشكلة هي ما اذا كانت الدول الصناعية مستعدة للتعاون مع آخرين أم لا ، من أجل تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالعدالة وتستفيد منه الدول تتقدم والنامية على حد سواء .

ان الدول الاعضاء بالايك قد أكدت حسن نواياها بتجميد أسعار البتترول حتى سبتمبر ١٩٧٥ ، وقد عبرت أكثر من مرة عن استعدادها للتعاون عن طريق حوار مع المستهلكين . لقد ذهبوا الى ريس في ابريل الماضي بهذه النية ، والآن لقد قبلوا العودة الى مائدة نفس المؤتمر والآن على الدول الصناعية أن تبدي حسن نواياها أيضا .

ان الموافقة بالاجماع ، على مجموعة من الاجراءات ، في صالح الدول النامية ، خلال الدورة الخاصة السابعة ، تعتبر الخطوة الأولى نحو حقبة جديدة ، من العلاقات الاقتصادية الدولية . ولكن توقعاتنا ينبغي أن تتعرض للاختبار في مناقشات باريس الخاصة بالطاقة ، وغيرها من المسواد الخام .

دعونا نأمل أنه بعمد الجدول الذي لا ضرورة له سوف تتمكن الدول الصناعية أن تقبل الحقائق القائمة في عالم اليوم ، وأن تقبل التكافل باعتباره طريقا ذو حددين يربط بين الدول الغنية منها والفقيرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠